مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

٤٨٤٣ الجلسة

الأربعاء، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد نغروبونتي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	اسبانيا	السيدة منديس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد عطية
	شيلي	السيد ماكييرا
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غينيا	السيد صو
	فرنسا	السيدة داشون
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد بوخاليتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسن

جدول الأعمال

الحالة في تيمور - ليشتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية (S/2003/944)

03-55876 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور - ليشتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (S/2003/944)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي استراليا وإيطاليا والبرتغال وتيمور - ليشتي وسنغافورة والفلبين، وماليزيا ونيوزيلندا والهند واليابان يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، توجيه الدعوة إلى هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد غوتيريس (تيمور - ليتشي) مقعدا على طاولة المجلس.

وشغل ممثلو الدول السابق ذكرها المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وإذ لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد كماليش شارما، الممثل الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد شارما إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2003/944، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد كماليش شارما، الممثل الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي ورئيس البعثة.

أرحب مرة أخرى بالسيد شارما في المجلس وأعطيه الكلمة الآن.

السيد شارما (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي سروري، سيدي، أن أخاطب المجلس تحت رئاستكم، مرة أخرى حول الوضع في تيمور - ليشتي.

منذ آخر مرة خاطبت فيها المجلس في نيسان/أبريل من هذا العام قام المجلس بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي (البعثة) سنة أخرى لتنتهي في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤. وبما أنني سأقدم بياني الأخير أمام المجلس عشية انتهاء البعثة، فإنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرض تقييما للوضع في المجالات الهامة في الأمن والحكم في إطار ولاية البعثة ولأحدد مجالات استمرار الدعم المتوقعة بعد انتهاء البعثة، والتي يتوقع من المجلس أن يتفحصها بدقة في بداية العام المقبل.

في الـ ١٧ شهرا التي تلت إنشاء البعثة حققت تيمور - ليشتي تقدما ومكاسب تثير الإعجاب، بالنظر

خاصة إلى ندرة الموارد والخبرة في البداية. وقد بدأ البلد بداية مصممة في مختلف مجالات الحكم: الزعامة المنفتحة، وسن التشريعات، وإعادة إعمار البنى الأساسية، والتخطيط الإنمائي المسؤول والانضباط في الميزانية، وتعزيز التكامل الإقليمي والعالمي، والأهم من ذلك كله، الالتزام بمبادئ الديمقراطية والحريات الشخصية. وقد اضطلعت البعثة ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف بدور داعم في تعزيز مؤسسات الدولة، والدفع قدما بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين أمن الدولة. والقدوة والحكمة التي تتحلى بهما زعامة تيمور الشرقية - خاصة الرئيس كاي رولا زانانا غوسماو، ورئيس الوزراء ماري ألكاتيري، ورئيس البرلمان الوطني فرانسيسكو غوتيريس، ووزير الخارجية خوسيه راموس - هورتا هما من العناصر الرئيسية في بناء الثقة والبداية الناضجة من أجل بناء الأمة أثناء الفترة الزمنية القصيرة منذ الاستقلال. وقد وصف الأمين العام بالتفصيل، في تقريره (S/2003/944) المعروض على المجلس، التقدم المحرز.

ولئن كنا نعترف عن حق بالإنجازات، فإننا ينبغي أن ندرك أن الدولة في مرحلتها الفتية الراهنة ستكون لديها بلا شك شواغل في مجالات مختلفة. تحتاج إلى اهتمام متواصل من مسؤولي الدولة وكذلك إلى استمرار التعهد بالدعم من قبل شركاء التنمية. وبينما لم تكن هناك أية تحديات كبيرة للأمن خلال الستة أشهر الماضية، تتواتر التقارير عن زعم سكان المناطق الريفية رؤية جماعات مسلحة ووجود عناصر إجرامية في تلك المناطق، خاصة في مقاطعات الحدود. وهناك خطر من أن تتكاثر تلك الجماعات والعناصر مع التخفيض التدريجي للبعثة. ويتعين منع تكرار الحوادث التي وقعت في أوائل السنة. وفي المناطق الحضرية، فإن الاضطرابات الأهلية، بما في ذلك العنف المتفرق بين مجموعات منها المجموعات المعتدية وعصابات الشباب، والحوادث المتعلقة بالتهريب والابتزاز والسرقة، يمكن أن تؤدي إلى تقويض مفهوم الناس بالأمن. ولذلك، هناك، شاغل مشروع بالنسبة إلى التهديدات المحتملة للاستقرار في المناطق الريفية والحضرية على حدّ سواء، وهناك حالة هلع معيّنة بين سكان مناطق الحدود بسبب عدم اكتمال الجهود الرامية إلى تحييد العناصر التي تستطيع أن تسبب الأذى وتمارس الضغط على الأمن في مناطق الحدود.

وهناك خوف مرتقب من أن القدرات قد تتعرض للاختبار في مرحلة ما بعد بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي. والمتطلبات النفسية والموضوعية للحفاظ على الثقة بالترتيبات الأمنية، بما في ذلك قابلية التحرك، وبشكل خاص في المناطق الحساسة، ستكون من الاعتبارات ذات الأولوية في تقييم الحاجة إلى الاستقرار والأمن لأمد بعيد. والمهم أن ندرك في ضوء الأحداث المؤلمة التي وقعت مؤخرا، أن عواقب الأحداث العنيفة يمكن أن تؤدي إلى شواغل عميقة وتقويض ثقة الناس.

وتتحمل الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي الآن مسؤولية تنفيذ المهام العامة للشرطة في ١٢ مقاطعة من المقاطعات الـ ١٣. وسيتم تسليم كامل الأرض الوطنية بشكل عملي إلى الشرطة الوطنية قبل نهاية العام. وأثناء الأشهر الـ ١٧ الأخيرة، لم تواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي تدريب قوة الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي فحسب، لكنها أيضا بذلت جهودا حثيثة، وعملت بشكل وثيق مع حكومة تيمور - ليشتي، من أجل تعزيز القوة، بما في ذلك وحداتها الخاصة. وثمة خطة عمل شاملة أعدت كخارطة طريق تعالج التدابير السياسة والإدارية والتشريعية التي أوصت بها بعثة التقييم المشتركة بشأن الشرطة. وبينما ستعالج الجهود المكثفة في الأشهر القادمة قضايا مؤسساتية وتدريبية وأدائية محددة، فإن التدابير طويلة الأجل ستتطلب جهودا متزايدة من قبل الحكومة، مدعومة

من المجتمع الدولي، لتطوير التطوير المستمر للشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي كقوة مسؤولة وكفوءة وتخضع للمساءلة وتخدم شعب تيمور – ليشتي.

إن الشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي ما زالت شرطة فتية وعديمة الخبرة ومن المشكوك فيه أن يكون بمقدورها التصدي بصورة فعالة لتحديات الأمن الداخلي الرئيسية في الفترة التي تلي مباشرة إنهاء بعثة الأمم المتحدة. فهي تحتاج إلى أن تنضج وتتطور بدون أن تخضع للتجربة باستمرار إلى درجة أنها قد تتعثر وتهتز ثقتها بنفسها وبالمجتمع الذي تخدمه. وهناك حاجة في المدى الطويل إلى دعم تشغيلي وإلى زيادة الإرشاد والتدريب في المهارات التخصصية والاحترافية للشرطة، بالإضافة إلى تعزيز القدرة في الخارج بما فيه الكفاية في المجالات المحددة.

إن المحافظة على المعايير المهنية لقوة الشرطة المبتدئة هو شاغل رئيسي. فلقد وقعت هناك عدة حوادث خرق للانضباط ومدونة قواعد السلوك والإفراط في استخدام القوة. بأن ضمان التزام رجال الشرطة بمعايير حقوق الإنسان والحفاظ على معايير مهنية يشكل أولوية. ووضع إجراءات تشغيل قياسية واضحة والتدريب المستمر بشأن حقوق الإنسان والأخلاقيات بحاجة لأن تكون مصحوبه بالأنظمة التأديبية الفعالة. ولقد اتصلت مرارا بالقيادة بشأن هذه الأمور، وهي تتفق تماما على ضرورة اتخاذ الإجراء الحاسم لضمان انضباط الشرطة حيال النظام واحترام حقوق الإنسان. ونتوخى في هذا الصدد اتخاذ إجراءات ملموسة.

إن تسليم مهمات الدفاع إلى حكومة تيمور – ليشتي ستتم في نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤. فقوة دفاع تيمور الشرقية مسؤولة حاليا عن مقاطعة واحدة فحسب، الأمر الذي يسمح لقوة الدفاع بمواصلة التركيز على تطوير القدرات ونشاطات التدريب الفردية والجماعية. وتطوير قوة الدفاع يواصل اعتماده بصورة رئيسية على الدعم من الشركاء الثنائيين الراغبين في تزويدها بالأجهزة والتدريب والتسهيلات وسيواصلون عمل ذلك في المستقبل المنظور. وبالنظر إلى برنامج تطوير القدرات، من المفهوم أن قوة الدفاع لا يحتمل أن تصبح تشغيلية بالكامل على مستوى المعايير المهنية المطلوبة حتى حوالي عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

ولقد واصل المكون العسكري للبعثة الانخفاض طبقا للجدول المنقح الذي اعتمده قرار مجلس الأمن ١٤٧٣ (٢٠٠٣). وفي الوقت الذي ينسحب أفراد البعثة من مناطق الحدود، تضطلع الوكالات التيمورية، ولا سيما وحدة الحدود التابعة للشرطة الوطنية، بمسؤوليات متزايدة لإدارة الحدود. فلقد أدى أعضاء الوحدة أداء يستحق الثناء في الأشهر القليلة الماضية في كل معابر الحدود التي تسلموها من قوّة حفظ السلام التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، على الرغم من الإعاقات التي يواجهونها من الناحية اللوجيستية، وتوفر التسهيلات والمعدات في المناطق النائية. وتعمل البعثة مع حكومة تيمور – ليشتي لمواجهة هذه النواقص لكي تتمكن الوحدة من أن تكون مكتفية ذاتيا. وستكون كل النقاط الحدودية في أيدي وحدة الحدود بحلول نهاية الشهر.

إن جهاز الانتشار السريع التابع للشرطة الوطنية، عندما يصبح مدربا وجاهزا للعمل سيتصدى للجماعات الإجرامية المسلحة في المقاطعات الريفية والحدودية. ولكن بالرغم من أفضل الجهود، فمن غير المحتمل أن يكون لدى هاتين الوحدتين الهامتين، اللتين تضطلعان بمسؤولية أمن الحدود والأمن الداخلي، الثقة أو النُضج لمواجهة تحديات الأمن بمفردها عند نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة هناك. وستكونان بحاجة مستمرة إلى المشورة والدعم في ممارسة قدراتهما الجديدة. وبصرف النظر عن متطلب الدعم من قبل

الوحدات المتخصصة، هناك مجالات شرطية أخرى تتطلب دعما تتعلق بالاحتراف والإشراف المدني والقدرات الإضافية، مثل مجالات القضاء، والجريمة العابرة للحدود الوطنية، ومكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات، التي ستتطلب استمرار التعاون الدولي.

وحتى يتسنى لوكالات الأمن التيمورية التدريب والتجهيز الكاملان لأداء المهام التي يقوم بها حاليا المكون العسكري لبعثة الأمم المتحدة، فإن مساعدة دولية بشكل ما ربما أيضا ستكون ضرورية بعد انتهاء ولاية البعثة. وبإمكانهم أن ينصحوا ويعلموا وكالات الأمن التيمورية حيال المهام المختلفة للرصد وإدارة الحدود، بما في ذلك المساعدة في أعمال الارتباط وبالتالي تحسين التعاون مع وكالات الأمن الإندونيسية على الحدود وتوفير الدعم النفسي لشعب ليس مستعدا بعد لانسحاب الوجود الدولي المطمئن بصورة كاملة.

وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى العمل المفيد والضروري جدا الذي يقوم به المهندسون في مكون البعثة العسكري في صيانة الطرق الرئيسية في تيمور - ليشتي. وبدون الدعم الدولي المستمر لهذه المهمة، فإن القدرة على التصدي بسرعة للتحديات الأمنية بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة ستتدهور بسرعة في جميع أنحاء البلاد. في غياب الطيران وسكة الحديد وطرق المرور الساحلية، فإن انعدام وجود طرقات تصل بعضها ببعض سيؤدي في الواقع إلى تقسيم مادي وكل عواقبه الأمنية والاجتماعية والاقتصادية. واستمرار الدعم وبناء القدرات في هذا المجال ضروري للبناء على البداية الممتازة التي بدأتها مجموعة هندسية يابانية للدفاع عن النفس.

إن العلاقة المتطورة بين تيمور - ليشتي وجارتها الوحيدة في اليابسة، إندونيسيا، هي مصدر أساسي في التطور السريع والموثوق به لأمة تيمور - ليشتي.

وقد استمرت العلاقات البناءة وعلاقات التعاون بين البلدين في النمو والنضوج وازدادت قوة في مختلف الميادين، وعززها تبادل الزيارات رفيعة المستوى. فقام رئيس الوزراء ألكاتيري بزيارة إندونيسيا في حزيران/يونيه، وقام وزير خارجية إندونيسيا ويريودا بزيارة تيمور - ليشتي لحضور الاجتماع الثاني للجنة المشتركة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

ويشهد تعاقب الاجتماعين اللذين عقدتهما اللجنة المشتركة خلال فترة قصيرة على توافر الرغبة في النهوض بالعلاقة الأساسية بينهما. ويتسم الاتجاه السياسي الذي يوجه العلاقة من كلا الجانبين بالقوة والتقدمية. وقد حاولت بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية أن تسهم في ذلك حسب الاقتضاء، تمشياً مع ولايتها. ويجب أن أسجل، كما فعلت في مناسبات سابقة، مرة ثانية تقديري العميق لما لقيته من قادة إندونيسيا ومسؤوليها المعنيين من استقبال حار ودعم وسهولة في الوصول للجهات العليا.

ويتعاون كلا الجانبين بروح من النوايا الحسنة المتبادلة والتعاون على التوصل لتسوية في مباحثات الحدود، ومسائل اللاجئين المتبقين، واستمرار دفع المعاشات التقاعدية لموظفي الخدمة المدنية السابقين في إندونيسيا. وتعد صياغة الاتفاق بشأن خط الحدود البرية بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا في صورته النهائية أولوية رئيسية لكلا الحكومتين. واتفق الطرفان في الاجتماع الأخير للجنة الوزارية المشتركة على إنهاء الاتفاق بشأن خط الحدود المؤقت بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، مما يؤدي إلى إعداد تقرير مؤقت عن استقصاء خط الحدود المشترك. بيد أن الوفاء بالتاريخ المحدد رغم اتساقه مع آخر خطة عمل

اتفق عليها من الوجهة التقنية سوف يتطلب بذل جهود إضافية من كلا الجانبين.

والحكومتان على اتصال كل منهما بالأخرى بشأن النهج المطلوبة لمعالجة مسألة اللاجئين المتبقين، وهي مسألة هامة لتطبيع الحدود. وكما أسلفت الذكر فإن إنجاز المهمة الرهيبة المتمثلة في إعادة معظم اللاجئين إلى الوطن أو إعادة توطينهم من خلال الجهود المتضافرة للبلدين، تدعمها وكالات الأمم المتحدة المعنية، كان نموذجاً فريدا حقاً للتعاون، يستحق مزيداً من الإطراء. وتقف البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة على أهبة الاستعداد لمد يد المساعدة لكلا الجانبين حسب الاقتضاء. كما أن إعادة توطين اللاجئين، ولا سيما عناصر المليشيات السابقة، بعيداً عن الحدود مع تيمور – ليشتي من شأنها أن تضعف أحد العوامل التي يحتمل أن تزعزع الاستقرار.

وتواصل البعثة من خلال مستشاريها لشؤون الاستقرار تقديم الدعم للهياكل الإدارية الأساسية لحكومة تيمور – ليشتي في ١٨ وزارة، على النحو المنصوص عليه في خطة تنفيذ الولاية. وقد اضطلع هؤلاء بعملية نقل المهارات والإشراف على نظرائهم التيموريين، وساعدوا الحكومة في إيصال الخدمات الأساسية للجمهور. وتأثرت هذه العملية في بعض الأحيان بعدم وجود الأطر القانونية والمعارف الأساسية التي لا غنى عنها لدى النظراء. ومن الواضح أنه بالرغم من أن التدريب المقدم لموظفي الخدمة المدنية التيموريين، سواء داخل البلد أو في الخارج، يساعد على توسيع قاعدة المهارات، سوف يتطلب الأمر في كثير من الحالات مزيداً من المناهج التدريبية في مجالات معينة، سواء داخل الوطن أو بالخارج، وذلك بمساعدة من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف.

وفي أعقاب تقييم للاحتياجات اشتركت في إجرائه مؤخراً حكومة تيمور – ليشتي والبعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل التحقق من احتياجات الإدارة في فترة ما بعد انتهاء عمل البعثة، حددت حكومة تيمور – ليشتي بعض مهام على أنها تتسم بأهمية بالغة وترى أنها بحاجة إلى دعم دولي مستمر. إذ سيتعرض أداء مؤسسات الدولة والإدارة العامة فيها للخطر ما لم يتوافر مستشارون في بعض الوظائف الحيوية التي تم تحديدها. كما يلزم ضمان مصدر موثوق لتمويل الوظائف الهامة التي تحددت بوصفها تحتاج إلى استمرار الدعم نظراً لأن الاعتماد على التمويل الثنائي كان مختلط النتائج.

ومؤسسة القضاء الحيوية من المجالات الأخرى ذات الأهمية الحيوية التي سوف تتطلب مواصلة تقديم الدعم الدولي. ولست بحاجة إلى تأكيد أهمية وجود نظام فعال للقضاء بالنسبة لكفالة سيادة القانون. وكما ذكر الأمين العام لمجلس الأمن في ٢٤ أيلول/سبتمبر في الاجتماع الوزاري المعقود في إطار بند جدول الأعمال: ”العدالة وسيادة القانون: دور الأمم المتحدة“:

> ”لقد تعلمنا أن حكم القانون المؤخر يعني منع السلام الدائم وأن العدالة إنما هي وصيفة السلام الحقيقي“. (S/PV.4833، الصفحة ٣)

وقد أكدت المناقشات من جديد ما لسيادة القانون من أهمية محورية في نجاح أو فشل عمليات حفظ السلام والدول القومية. فتماسك الدولة استناداً إلى سيادة القانون ونتائج المهام الأخرى التي تقوم بها الدولة يتوقف على نزاهة القضاء وكفاءة تنفيذه لمهامه، ومن هنا تأتي أهمية أن يكفل المجلس استمرار التركيز على هذا المجال ودعمه حتى يتوطد النظام القضائي بوصفه دعامة من دعائم الدولة.

ومن المسلم به على نطاق واسع أن قطاع العدالة في تيمور – ليشتي، الذي لزم إنشاؤه من نقطة الصفر في الواقع، عاجز إلى حد كبير في الوقت الراهن عن أداء وظيفته، ولا بد له من أن يقهر كثيراً من التحديات. ومن بين المهام العديدة اللازمة معالجة حالات التأخير المفرط في المحاكم، وتعيين موظفين إداريين إضافيين، واستمرار تدريب الموظفين بشكل منتظم، بما في ذلك القضاة، وإعداد التشريعات الرئيسية وإقرارها، وإنشاء آليات مستقلة ومتسمة بالشفافية للرقابة على السجون.

كما أن لأوجه القصور في قطاع القضاء آثار ثانوية غير مقصودة على تطوير الشرطة وإنفاذ القانون والنظام. وقد أتمت الحكومة والبعثة والبرنامج الإنمائي استعراضات لقطاع القضاء وأعدت برنامجاً شاملاً لدعم هذا القطاع ، وقامت بتحديد المجالات التي تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي أكثر من غيرها. وهذا القطاع الحيوي جدير بمساندة المجتمع الدولي المستمرة بل ويتطلبها من حيث الموارد المالية والتدريبية والبشرية. ويتعين مواجهة أوجه القصور فيه على نحو كلي، أما الحلول المخصصة أو قصيرة الأجل فلن تكفي.

والمشاكل التي نكب بها القطاع القضائي تؤثر أيضاً على عملية إقامة العدالة في الجرائم الخطيرة. ويبين الجدول الزمني المحدد في خطة تنفيذ ولاية البعثة أن من المتوقع إتمام التحقيقات بواسطة وحدة التحقيق في الجرائم الخطيرة التابعة للبعثة وتقديم لوائح الاتهام فيما يتعلق بعشرة مجالات أولوية محددة، فضلاً عن خمس تحقيقات إضافية في أنماط العنف المنتشرة، بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وقد قدمت لائحة الاتهام في القضية العاشرة ذات الأولوية في أوائل تموز/يوليه. ومن المحتمل إنجاز العملية القضائية على مستوى المحاكم الابتدائية فيما يتعلق بالقضايا الـ ١٠ ذات الأولوية والخمس المتعلقة بأنماط العنف المنتشرة بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٤، شريطة إمكان البدء في المحاكمات. بيد أن من الواضح أن إجراءات الاستئناف لا يمكن إتمامها ضمن هذا الإطار الزمني.

علاوة على ذلك، سوف يظل عدد القضايا الإضافية المتعلقة بنحو ٨٥٠ جريمة قتل، تقع ضمن فئة الجرائم الخطيرة، دون تحقيق بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ولا يزال حوالي ٧٥ في المائة من المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة حتى الآن غير خاضعين للولاية القانونية للأفرقة الخاصة في ديلي، بما أنهم يقيمون خارج تيمور – ليشتي. سوف تحتاج هذه العوامل، بما فيها توجّه الحكومة في تيمور – ليشتي، إلى تقييم دقيق بهدف اتخاذ القرارات الملائمة لدى إنهاء البعثة لولايتها.

ويشكل السلام الاجتماعي والأمن والاستقرار بطبيعة الحال شرطاً مسبقاً لتحقيق مكاسب مستدامة في مجالات الحكم والتنمية الاقتصادية. لا تزال بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية تعمل على دعم البرامج الوطنية، بالتعاون عن كثب مع وكالات وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة، ومع مؤسسات التمويل الدولية والجهات الفاعلة الثنائية والمجتمع المدني كذلك. وأود مرة أخرى أن أعترف بالدعم الممتاز الذي قدمه لي نائب ممثل الأمين العام والمنسق المقيم سوكيهيرو هازيغاوا.

وبمضي تيمور – ليشتي قدما في عملية بناء الدولة الطويلة الأجل، فإنها تواجه تحديات جساماً في تهيئة مناخ موات لتنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة. ولتطوير القطاع الخاص، اتخذت الحكومة إجراءات لإنشاء إطار قانوني لشركات التأمين. ويجري النظر في تشريعات اقتصادية أساسية، مثل قوانين الاستثمار وتسجيل الشركات وقانون إشهار الإفلاس. ويتوقع من هذه القوانين، متى تم نشرها، أن تعزز ثقة المستثمرين وأن تقوي النمو الاقتصادي. إلا أن تحويل اقتصاد زراعي واقتصاد كفاف إلى حد كبير إلى

اقتصاد سوق يولّد وظائف وقدرات على تنظيم المشاريع التجارية سيظل يشكل تحدياً لعدة عقود قادمة، وسيكون بحاجة لسياسات تشجع الإنتاج الزراعي والاستثمار المستصوب، وزيادة حجم التجارة وزيادة سرعة النشاط والمعاملات، وإيجاد خدمات تتسم بالاحتراف، وإفراز طبقة متوسطة.

أود أن أشدد على أهمية مواصلة ترسيخ وتشجيع عملية ثقافة احترام حقوق الإنسان في مختلف الأنشطة، وهي عملية تقدم لها الحكومة الدعم الكامل. وقد أسهمت وحدة حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية إسهاماً ضخماً في هذه العملية من خلال التدريب وتقديم المشورة وبناء القدرة في مؤسسات الدولة الكبرى، مثل القضاء والشرطة، وفي المجتمع المدني أيضاً. وقد كان دور وحدة حقوق الإنسان أساسياً، لا في تحسين نوعية الحكم فحسب، بل أيضاً في دعم عمل وكالات الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. ووجود وحدة لحقوق الإنسان في فترة ما بعد بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية سيظل لازماً لتقديم المساعدة الفنية للحكومة في وفائها بالالتزامات المترتبة عليها بموجب المعاهدات، وإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، ومراجعة وسن التشريعات، ودمج عملية رسم سياسة حقوق الإنسان في جميع الجهات الحكومية وفي وضع وتنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان.

لقد صدقت تيمور - ليشتي على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويجري التدريب والاستعداد لتنفيذها بمساعدة جهة التنسيق في بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية المعنية بشؤون الجنسين وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الذي أعاد فتح مكتبه في ديلي، وتعمل الحكومة على إعداد أول تقرير ستقدمه إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وتعمل جهة التنسيق المعنية بمسائل المساواة بين الجنسين، التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، على تفعيل جميع الموارد للاضطلاع بالمهام التي تنتظرها. وقد اتخذت تدابير قوية فعالة للتصدي بفعالية لعلتي البغاء والاتجار بالمرأة قبل أن تتخذا أبعاداً تصعب السيطرة عليهما.

كلمة موجزة بالنسبة لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز: لا يزال معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين سكان تيمور - ليشتي أقل من واحد في المائة. ومع ذلك، اتخذت بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية عدة إجراءات للتوعية بهذا المرض، وهي بعثة حفظ السلام الوحيدة التي تقدم خدمات مشورة طوعية وخدمات فحص. وقمنا أيضاً بتشجيع شخص حامل لفيروس نقص المناعة البشرية على زيارة منطقة البعثة، ونظمنا له هذه الزيارة ليعرض تجربته كاستراتيجية للوقاية وتغيير السلوك.

حيث أنه لم يتبق من ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية سوى سبعة شهور، فإننا سنعمل، مع حكومة تيمور - ليشتي، على مضاعفة جهودنا لتحقيق جميع أهداف خطة تنفيذ الولاية. إلا أنه على الرغم من هذه الجهود، فإنه من الواضح أن احتياجات عديدة ستنشأ وأن احتياجات أخرى ستستمر. وقد أعرب لي القادة التيموريون وممثلو المجتمع المدني، الوطنيون والدوليون، الذين أجريت معهم مشاورات مكثفة، عن إيمانهم القوي بأن التقدم الرائع الذي أُحرز حتى الآن من خلال ارتباط شامل مع الأمم المتحدة يجب ألا يُعرَّض للخطر في غياب آليات الدعم المناسب، على أساس التمويل المضمون، بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. ويتشاطر هذا الرأي العديد من البلدان الشريكة. وفي ضوء التجارب المؤلمة التي مرت بها تيمور - ليشتي في ماضيها القريب، وحداثة وهشاشة المؤسسات الناشئة الجديدة، والحالة الأمنية التي لم تحسم بعد، وتحديات بناء الدولة الجسام، تبيّن لي جميعها

بشكل واضح أهمية استمرار وجود الأمم المتحدة بوصفها عامل اطمئنان نفسي ولتقديم دعم جوهري في الفترة التي تلي مباشرة انتهاء ولاية البعثة. ومما لا شك فيه أن المجلس سيأخذ في الحسبان جميع هذه الاعتبارات عندما يحدد، مسترشداً أيضاً بتقرير الأمين العام الذي سيصدر قريباً، أفضل طريقة لتأمين احتياجات البلد المشروعة بعد أيار/مايو ٢٠٠٤، حتى مع مضي البعثة قدماً في خططها لتصفية البعثة بسلاسة، التي اتخذت بشأنها جميع التدابير المتعلقة بالتوقيت والتدابير اللازمة.

وقد وضعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية أيضاً برنامج تدريب سيتيح فرصة لزملائنا التيموريين، الذين سيتأثرون بعملية تخفيض عدد العاملين في البعثة، لتطوير مهارات جديدة. والبرنامج مصمم ليعزز الفرص التي ستعزز في نهاية المطاف استمرار تنمية القطاع الخاص وتنظيم المشاريع التجارية وسبل العيش المستدامة.

وقد قال الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة،

"حفظ السلام وبناء السلام وجهان لعملة واحدة شريطة أن ينطويا على تقديم المساعدة للمجتمعات الخارجة من غمار الصراع بحيث يتم ترسيخ دعائم سلامها الهش". (A/58/1، الفقرة ٣٩).

عملية تقوية أسس إحلال سلام دائم ومستقر وتعزيز ثقافة الاعتماد على الذات والديمقراطية وبناء دولة يكون للناس فيها خيارات وفرص ليتمتعوا بمستوى عيش كريم، وتكون أرواحهم وممتلكاتهم فيها آمنة، في مجتمع يحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون، عملية حققت تقدماً ملحوظاً ولكنها لا تزال تمثل تحديا لنا في تيمور - ليشتي.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): بداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2003/944)، وأن أشكر ممثل الأمين العام الخاص السيد شارما على إحاطته.

تحسنت الحالة الأمنية في تيمور - ليشتي على مدى الشهور الستة الماضية. وخطت البلاد خطوات كبيرة على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وحققت علاقاتها الخارجية أيضاً تقدماً مطرداً. والحالة بصورة عامة مشجعة حقاً. ونحن نهنئ حكومة وشعب تيمور - ليشتي على إنجازاتهما، ونشكر الجهود التي بذلها السيد شارما وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. وفي نفس الوقت، لا يسعنا إلا أن نعبر عن احترامنا العميق لذكرى السيد فييرا دي ميلو، الذي قدّم مساهمة كبيرة في تيمور - ليشتي.

لا تزال تيمور - ليشتي، بوصفها دولة ناشئة، تواجه صعوبات وتحديات عديدة في مختلف الميادين، مثل تأمين الأمن القومي والحفاظ على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيزها. كما أن تحسين قدرة تيمور - ليشتي في ميادين الإدارة العامة، وتكوين نظام قضاء واستكماله، وبناء الشرطة وقوات الدفاع الوطنية، مهام تقتضي بشكل خاص جهوداً طويلة الأجل. ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تقديم الدعم لتيمور - ليشتي لمساعدتها على أن تحقق في نهاية المطاف اعتمادا كليا على الذات. ونؤكد من جديد تأييدنا لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي. ويحدونا الأمل أن تستخدم البعثة الوقت المتبقي من ولايتها استخداما كاملا وأن تستمر في بذل جهود إيجابية لبناء الدولة في تيمور - ليشتي. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نؤيد الاقتراح الذي تقدم به الأمين العام. ونؤمن بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يبدأ النظر في الترتيبات الانتقالية التي من المقرر أن تعقب انتهاء تفويض البعثة.

ونشجع البعثة وهيئات الأمم المتحدة المعنية على إجراء مشاورات وثيقة مع حكومة تيمور - ليشتي، وعلى

أن تتقدم بطريقة مواتية، على أساس تقييم الظروف في البلد، بتوصيات محددة فيما يتعلق بفترة ما بعد البعثة. وفي الوقت الحاضر، هناك ميل إلى الانخفاض المتدرج في العون الأجنبي المقدم لتيمور – ليشتي، مما أثر على دينامية النمو الاقتصادي في البلد. ونحن ندعو البلدان المانحة ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية إلى الحفاظ على مستويات مساعدهّا لتيمور – ليشتي بغية ضمان انطلاق تيمور – ليشتي على طريق التنمية المستدامة.

وقد دعمت الصين دوما شعب تيمور – ليشتي في قضية استقلاله وبناء دولته. ونؤيد عمل البعثة. وسنلزم أنفسنا بتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري مع تيمور – ليشتي في مجالات مثل تطوير الغاز والنفط والزراعة ومصايد الأسماك. وسنستمر في تقديم المساعدة لإعادة الإعمار الاقتصادي لتيمور – ليشتي في حدود قدراتنا.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أبدأ بياني، أود أن أعرب عن تعازي وفد بلادي لكم على مقتل دبلوماسيي الولايات المتحدة الثلاثة في قطاع غزة. وتدين بلغاريا إدانة قاطعة هذا العمل الإرهابي البشع.

أود أن أشكر الأمين العام على تقريره المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (S/2003/944) وأن أشكر ممثله الخاص، السفير كاماليش شارما، على جهوده بالنيابة عن المجتمع الدولي وعلى عمله الممتاز. ويثبت التحليل الموسع والمفصل الذي قدمه لنا من فوره، مرة أخرى، تفانيه في عمله. كما اغتنم هذه الفرصة لكي أشيد مرة أخرى أصدق إشادة بالإسهام القيم الذي قدمه إلى تيمور – ليشتي خالد الذكر سيرجيو فييرا دي ميلو.

بلغاريا، بوصفها بلدا مرتبطا بالاتحاد الأوروبي، تعرب عن تأييدها التام للبيان الذي سيدلي به بعد قليل سفير إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي ببعض التعليقات الموجزة بصفتي الوطنية.

يرحب بلدي بجهود الحكومة التيمورية لبناء دولة القانون استنادا إلى مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ونقدر تقديرا كبيرا مبادرة الحكومة في ''الحكم المفتوح'' ومبادرة الرئيس غوسماو في ''الرئاسة المفتوحة''. وتمثل هاتان المبادرتان التزاما واضحا بعملية بناء شبكة تمثيلية مسؤولة لحكم البلد.

وفي ذلك السياق، نرحب أيضا باستئناف عمل محكمة الاستئناف. وتتفق بلغاريا مع الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (S/2003/944). وينبغي ملاحظة أنه، بالرغم من الجهود الجديرة بالثناء للبعثة والهيئات المحلية، فإن الحكومة التيمورية ما زالت تواجه مشاكل خطيرة وتحديات صعبة. ويتفق بلدي مع الرأي بأنه لا بد للأمم المتحدة من أن تجد أفضل السبل لدعم تيمور – ليشتي بعد انتهاء ولاية البعثة.

وتؤيد بلغاريا سياسة تيمور – ليشتي لتطوير العلاقات مع البلدان المجاورة. فالحوار النشط، خاصة مع جمهورية إندونيسيا، يشهد على تصميم البلدين على تطوير تعاون مثمر. وتأمل بلغاريا أن يسعى البلدان إلى إيجاد أفضل الحلول للمسألتين العالقتين – ألا وهما ترسيم الحدود البرية والبحرية وتيسير العبور عبر الحدود مع تيمور الغربية للذين يعيشون في المنطقة الحدودية.

في الختام أود أن أقول إن بلدي يقدر تقديرا كبيرا الإسهام القيم الذي قدمته لتيمور – ليشتي بلدان مثل استراليا والبرتغال واليابان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السفير كاماليش شارما على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة في تيمور – ليشتي وعلى تقديمه لنا تقريرا عن

آخر تطورات التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي. وأود أن أعرب عن أسمى تقديرنا للسفير شارما على جهود البعثة في مساعدة تيمور - ليشتي على الانتقال إلى أمة - دولة مستقلة استقلالا كاملا. وأعتقد أنه سيكون من المواتي لنا جميعا أن نذكر الإسهام الكبير الذي قدمه الراحل سيرجيو فييرا دي ميلو في ابتدار هذه العملية في تيمور - ليشتي وإنشائها.

من المقرر أن تنتهي ولاية البعثة بعد سبعة أشهر. وفي حين أحرزت البعثة تقدما كبيرا حتى الآن، لا سيما في ثلاثة برامج رئيسية - هي الاستقرار والديمقراطية والعدالة؛ والأمن الداخلي وإنفاذ القانون؛ والأمن الخارجي ومراقبة الحدود - فإن العديد من التحديات ما زال قائما. وبعض هذه التحديات سيستمر بعد انتهاء البعثة. وبالتالي، فإن من المهم ألا ينتهي دور الأمم المتحدة ومسؤوليتها بمجرد انسحاب البعثة. ونتفق مع توصية الأمين العام بأنه ينبغي إجراء تقييم موضوعي لاحتياجات البلد في المستقبل، يعقبه تقديم الأمانة العامة لمقترحات مناسبة بشأن دور الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي في المستقبل. وسنتطلع إلى أية مقترحات وتوصيات من الأمانة العامة والسفير شارما في ذلك الصدد. ومن الحيوي أنه ينبغي إدامة المنجزات التي حققتها البعثة، وقبلها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور - ليشتي بشق الأنفس والبناء عليها.

الواقع أن تيمور - ليشتي، بمساعدة البعثة والمجتمع الدولي، أحرزت تقدما متميزا منذ استقلالها في أيار/مايو ٢٠٠٢. غير أن جزءا كبيرا من الفضل في ذلك النجاح يجب أن ينسب إلى شعب تيمور - ليشتي وقيادتها. وإننا نهنئ حكومة تيمور - ليشتي على الإنجازات التي حققتها، بالرغم من الظروف العصيبة. ونشيد على وجه الخصوص بالمبادرة الشجاعة للرئيس غوسماو لتشجيع المصالحة بين أبناء تيمور - ليشتي. ونأمل أن تسعى حكومة تيمور - ليشتي جاهدة لتضميد جراح الماضي العميقة، الداخلية والخارجية على حد سواء.

وتؤمن باكستان بأن تطوير علاقات وثيقة وودية بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا له أهمية قصوى وأنه سيخدم مصلحة البلدين على خير وجه. ونرحب بالاتفاق الذي أبرم بين حكومتي إندونيسيا وتيمور - ليشتي في أيلول/سبتمبر الماضي بشأن الحدود المشتركة، وهو الاتفاق الذي يمثل خطوة كبيرة في تعزيز الأمن في تيمور - ليشتي. ونطالب الجانبين على حد سواء بالعمل معا لحل أية مشاكل عالقة ولتعزيز التعاون الإقليمي. ويمكن لذلك التعاون أن يكون نموذجا تحذوه أجزاء أخرى من العالم أيضا.

وفي رأينا، إن أبرز تحد طويل الأجل يجابه تيمور - ليشتي سيكون تعزيز الازدهار الاقتصادي. إننا نتفق مع ما ورد في تقرير الأمين العام بأنه ينبغي الاستمرار في تقديم المساعدة الدولية وأنها ستكون لا غنى عنها. ومع ذلك، فإن هذا مطلوب ليس دعما لولاية البعثة فحسب، وإنما أيضا تيسيرا للإنعاش الاقتصادي في تيمور - ليشتي. وأملنا أن يستمر المجتمع الدولي في مساعدة البلد على الوقوف على رجليه، حتى بعد رحيل البعثة.

بالرغم من التحديات العديدة التي تواجه تيمور - ليشتي، فإن تيمور - ليشتي تمثل إحدى قصص نجاح الأمم المتحدة. فهي، في المقام الأول، حالة مؤثرة تبين تطبيق الأمم المتحدة الناجح لمبدأ تقرير المصير. وهناك شعوب أخرى، خاصة شعب جامو وكشمير، تنتظر الفرصة لكي تمارس حقها في تقرير المصير، كما وعدت به قرارات مجلس الأمن وحددته. ويحدونا الأمل أن توجه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي جهودهما لتطبيق مبدأ تقرير المصير على قضية جامو وكشمير أيضا وأن ينفذا قرارات مجلس الأمن بشأنها.

السيد مننديز (إسبانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن امتناننا لتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، وللإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد شارما.

تؤيد إسبانيا البيان الذي سيدلي به وفد إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولذلك ستكون تعليقاتي محددة.

أولا، إن التقدم الذي أحرزته تيمور – ليشتي، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، خلال العام ونصف العام الأول من عمرها تقدم هائل، ويوفر أسبابا وجيهة للشعور بالأمل. لقد أرسيت الأسس لدولة ديمقراطية مستقلة تحترم حقوق الإنسان، مندمجة على المستوى الإقليمي، وتحتفظ بعلاقات جيدة مع كل الدول في المنطقة.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وتبعا لذلك، يجب أن تظل تيمور – ليشتي تتلقى الدعم من الأمم المتحدة. وكما يقول تقرير الأمين العام، هناك احتياجات ستظل دون تلبية، في عدد من المجالات، بعد اختتام ولاية البعثة، وستظل المساعدة الدولية، في مجالات أخرى، أمرا لا غنى عنه. ونحن نتطلع إلى الاستماع إلى الاقتراحات التي تقدمها الأمانة العامة في بداية العام القادم لتناول الاحتياجات التي ستظل قائمة بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤.

وفي هذا الصدد، ترى إسبانيا أنه ينبغي أن يظل للأمم المتحدة وجود أو بعثة أصغر بولاية واضحة يوافق عليها مجلس الأمن لدعم المنجزات المحرزة حتى اليوم، وإكمال المهام المتبقية وتحقيق الأهداف المحددة. ويمكن أن تشمل البعثة، على سبيل المثال، بضع عشرات من المراقبين العسكريين وأفراد الشرطة، وعددا مناسبا من المستشارين. والآثار المالية المترتبة على هذا الوجود ستكون صغيرة نسبيا. وستتطلب جهدا إضافيا ضئيلا جدا بالمقارنة بما جرى القيام به حتى الآن، لكنه لا غنى عنه لنجاح تيمور – ليشتي.

والتقدم المستمر في العلاقات الثنائية مع إندونيسيا مشجع جدا. ونحن نرحب ترحيبا خاصا باقتراب موعد الانتهاء من تعيين الحدود البرية، وبالتزام كلتا الحكومتين بإعادة توطين مواطني تيمور – ليشتي الذين لا يزالون في تيمور الغربية، وبتيسير عودة اللاجئين الذين يرغبون في العودة.

فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في عام ١٩٩٩ في تيمور – ليشتي، اتخذت إندونيسيا خطوة هامة إلى الأمام بتقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى محكمتها المخصصة لحقوق الإنسان، لكننا نشعر بخيبة أمل إزاء سير المحاكمات في محكمة الدرجة الأولى التي انتهت في ٥ آب/أغسطس. ويجب أن تكفل السلطات القضائية الإندونيسية أن تكون عملية الاستئناف شفافة ومتفقة مع القواعد الدولية لضمان إقامة العدالة.

ترحب إسبانيا بالتزام حكومة تيمور – ليشتي بحقوق الإنسان. ونرحب أيضا بالتقدم المحرز، بفضل مساعدة البعثة، في تقديم مرتكبي الجرائم الخطيرة إلى العدالة، ونأمل أن يصدر البرلمان الوطني التشريع الخاص بمكتب المدعي العام وحقوق الإنسان حتى يمكنه العمل بأسرع وقت ممكن.

نود أيضا أن ننوه بأن محكمة الاستئناف بدأت من جديد عملها بعد أكثر من عام من حالة الشلل، وبالقانون المتعلق بانتخاب العمد والمجالس البلدية.

السيدة داشون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أنا أيضا، أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد كرماليش شارما، للمعلومات المفصلة جدا التي قدمها إلينا من فوره وأرحب بممثل تيمور – ليشتي.

إن تعليقاتي، التي ستكون مختصرة، تؤيد البيان الذي سيدلي به، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، الممثل الدائم لإيطاليا. وفرنسا توافق على ذلك البيان موافقة تامة.

يبين آخر تقرير للأمين العام أن عمل الأمم المتحدة، الذي عُزز منذ أيار/مايو ٢٠٠٣، وعمل شعب وحكومة تيمور - ليشتي وجيرانها أدى إلى إحراز تقدم هام في تعزيز القدرات المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد، واندماجه بشكل كامل في المجتمع الدولي.وترحب فرنسا بهذا، وتثني على كل الأطراف المعنية.

ستزيد البعثة تركيزها، حتى أيار/مايو ٢٠٠٤، على بناء السلام وتنمية قدرة البلد بنقل المسؤوليات إلى تيمور - ليشتي. وينبغي أن تضاهي المساعدة الدولية بإصرار التيموريين النشط على التنفيذ التام لحكمهم الذاتي الجديد.

مع ذلك، تعي فرنسا ضرورة الإبقاء على شكل ما من أشكال الدعم الدولي بعد أيار/مايو ٢٠٠٤، وهي ترحب بأية اقتراحات في هذا الشأن. ومع ذلك، ينبغي التفرقة بوضوح بين البعثة ووجود الأمم المتحدة الذي يليها. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للمساعدة الدولية في ذلك الوقت، بشكل أكثر مما هو عليه اليوم، تطوير القدرات التيمورية في القطاعات التي يكون فيها هذا ضروريا. وقد يكون من السابق لأوانه الآن تسمية كل تلك القطاعات، لكن بعضها، مثل الشرطة والعدالة، تبدو واضحة فعلا.وفيما يتعلق بالأمن أيضا، سيكون إجراء تقييم الاحتياجات أكثر أهمية في الأشهر المؤدية إلى الموعد النهائي - أيار/مايو ٢٠٠٤.

على أي حال، ستقتضي المساعدة الدولية العمل المنسق من جانب وكالات منظومة الأمم المتحدة المختلفة، وعلى وجه الخصوص، البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تقدم وفقا لاستراتيجية خروج كاملة محددة، لا يزال منتظرا وضعها.

لذلك، من المهم أن تبلغ الأمانة العامة أعضاء المجلس والمجتمع المانح بشأن الحالة المتوقعة في أيار/مايو، سواء فيما يتعلق بالأمن أو المجالات الأخرى للحياة العامة. وفي هذا السياق، ينبغي أن يوفر لنا تقرير الأمين العام، المقرر تقديمه في أوائل سنة ٢٠٠٤، معلومات مفصلة للتحليل، الأمر الذي سيمكن المجلس من أن يتخذ قراره على ضوء معرفة كاملة بالحقائق.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أشارك الوفود الأخرى في شكر الأمين العام على تقريره الأخير بشأن الحالة في تيمور - ليشتي. ونعرب عن شكرنا أيضا للسيد كرماليش شارما على الإحاطة الممتازة والزاخرة بالمعلومات التي قدمها اليوم، وشكرنا له ولفريقه على العمل المتفاني والبالغ الأهمية.

تؤيد ألمانيا تأييدا تاما البيان الذي ستدلي به في وقت لاحق في هذه المناقشة إيطاليا، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وترحب ألمانيا بجهود حكومة تيمور - ليشتي بقيادة الرئيس غوسماو، التي تبذلها بمساعدة من الأمم المتحدة، لترسيخ المؤسسات السياسية الشابة ولضمان المؤسسات الديمقراطية وحكم القانون والتمسك بهما، في الوقت الذي تبنى فيه الدولة الجديدة، وتدعم ألمانيا تلك الجهود دعما كاملا. ونلاحظ مع التقدير استقرار البيئة الأمنية عموما في تيمور - ليشتي، كما أكد آخر تقرير للأمين العام.وفي هذا السياق، نرحب بحقيقة أن بناء الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي يمضي بصفة رئيسية على المسار الصحيح، وأن الشرطة الوطنية، على الرغم من أن قدراتها ومواردها لا تزال محدودة، تتحمل المسؤولية عن نشاط الشرطة الروتيني في كل المقاطعات عدا ديلي، حيث من المقرر أن يتم التسليم في

كانون الثاني / يناير ٢٠٠٤.ونحن نعتبر هذا تأكيدا على أن خطة الخفض، كما وردت في القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣)، خطة واقعية.

إن ألمانيا ترحب بالتعزيز المستمر للعلاقات بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا، خاصة فيما يتعلق بالمسألة الهامة بشأن ترسيم وتنظيم الحدود المشتركة. ونحيي البيان المشترك الأخير الذي وجه لجنة الحدود المشتركة لإكمال الاتفاق على الحدود البرية الدولية بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، ونحث جميع المعنيين بذلك على ضمان التقيد بهذا الموعد. وفي اعتقادنا، تمثل إقامة علاقات حسن جوار مع إندونيسيا شرطا أساسيا لنجاح تطور دولة تيمور - ليشتي الجديدة.

وترحب ألمانيا بالتقدم المحرز في تعزيز المؤسسات السياسية والإدارية لتيمور - ليشتي، كما ورد في تقرير الأمين العام (S/2003/944). ونتفق مع الأمين العام بأنه لا بد من التركيز بشكل خاص على تسوية عاجلة لمسألة الجرائم الجسيمة السابقة، وبأن استمرار المساعدة الدولية ضروري لبناء إدارة مدنية فعالة.

كذلك، نود أن نؤكد على أهمية النظام القضائي الكفء وتعزيز سيادة القانون، كعنصرين أساسيين في الدولة الديمقراطية الجديدة. ونوافق على تحليل كماليش شارما، الذي أطلعنا عليه اليوم، ونرى أن النظام القضائي الكفء هو الأساس لكل شيء: للتقدم في بناء السلام، وللتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وعلى الرغم من إنجازات السنوات الثلاث الماضية، ومن استمرار التقدم، ما زلنا بصدد مهام كبيرة في الأشهر والسنوات القادمة. ويبقى هدفنا الواضح تيمور - ليشتي مستقرة ديمقراطية مستغنية عن المساعدات الدولية. ولكن ألمانيا تدرك أنه حتى بعد أن تنهي بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في تيمور - ليشتي عملها بنجاح في أيار/مايو عام ٢٠٠٤، ينبغي للمجتمع الدولي أن يستمر في تقديم الدعم إليها.

لذلك، نتفق مع الأمين العام، ومع السيد شارما، بأن الوقت أصبح مناسبا لاستعراض كل ما تم إنجازه حتى الآن، وأن نبدأ في دراسة أفضل السبل التي يمكن بها تلبية احتياجات البلد بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة، وكيفية المحافظة على قصة النجاح هذه التي سجلها المجتمع الدولي في تيمور - ليشتي. وفي هذا الصدد نتطلع إلى تقرير الأمين العام واقتراحاته إلى مجلس الأمن المقرر أن يصدر في بداية ٢٠٠٤.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أضم صوتي إلى الزملاء في الإعراب عن شكري لكم على عقد هذه الجلسة بشأن تيمور - ليشتي، ولصديقنا الطيب كماليش شارما، الذي عاد إلينا بتقرير ممتاز عن الحالة في تيمور - ليشتي.

تقدر أنغولا حق التقدير التقدم الذي أحرزته تيمور - ليشتي منذ استقلالها الوطني، في كل النواحي. تلك الإنجازات الهامة انعكاس للتصميم الراسخ على توطيد السلم والديمقراطية وإحراز التقدم والرخاء في المستقبل. وبإظهار الالتزام الحقيقي والمرونة في معالجة الحالة في تيمور - ليشتي، فإن مجلس الأمن يسهم مساهمة كبيرة في استقرار وتوطيد استقلال الإقليم. إن تيمور - ليشتي بحاجة إلى التعويل على الدعم الثابت من جانب المجتمع الدولي. ونتوقع أن يظل هذا المجلس في طليعة الجهود التي ستحوِّل تيمور - ليشتي إلى مجتمع ديمقراطي مستقر.

لقد وقعت تطورات هامة في تيمور - ليشتي خلال الشهر المنصرم، وقد سمعنا في صباح هذا اليوم إحاطة عنها من السيد شارما. فالوضع السياسي تحسن باستمرار،

والمؤسسات السياسية تعمل بشكل معتاد وقد امتد تمثيلها إلى الصعيد المحلي. وقد ظهر ذلك من خلال انتخابات عُمد القرى، وسياسة ''الرئاسة المفتوحة'' التي تتيح الحوار حول السلطة السياسية على مستوى القاعدة الشعبية.

ويرحب وفدي بتحسن العلاقات بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا. والمناقشات المشتركة حول مختلف القضايا الهامة التي تجري الآن، مثل ترسيم الحدود البرية والبحرية، وإصلاح المؤسسات القضائية، هي مساهمات هامة في توطيد الوضع السياسي في تيمور - ليشتي.

والتحسن في الوضع الأمني هو تطور هام آخر، نأمل أن يضحى حقيقة دائمة من حقائق الحياة العادية في تيمور - ليشتي. وفي هذا المجال، يدعم وفدي دعما كاملا جهود بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في تيمور - ليشتي، ولجنة التعزيز المؤسسي للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، على عملها الإداري والتشريعي من أجل تحسين كفاءة الشرطة الوطنية وتوسيع دورها ليشمل جميع أراضي البلاد. ونؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2003/944) فيما يتعلق ببذل مزيد من الجهود لتطوير المؤسسات والأطر القانونية لضمان وجود قوة شرطة منفتحة وديمقراطية، يتم الانتساب إليها على أساس الكفاءة.

وندعم دعما كاملا جهود حكومة تيمور - ليشتي لضمان بقاء وحدة الانتشار السريع التابعة لشرطة بعثة الأمم المتحدة ما دامت ضرورية، وحتى يصبح أبناء تيمور - ليشتي واثقين من القدرة على تأدية المهام التي أدتها الوحدة حتى الآن. ويعتبر هذا استثمارا ينبغي للمجتمع الدولي أن يبقي عليه، كمساهمة في جعل عملية بناء دولة تيمور كاملة النجاح.

إن المسألة الأساسية المتعلقة بالأمن الخارجي والوحدة الإقليمية توفر عناصر إيجابية في معرض التقييم الشامل للوضع. ولكن ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله في تطوير القوات المسلحة لتيمور - ليشتي عن طريق زيادة وحداتها وتعزيز قدراتها. ومساهمة القوة العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في تيمور - ليشتي، تبقى عنصرا ضروريا، وينبغي تعزيزها، بغية الحفاظ على الأمن الداخلي بعد مغادرة بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في تيمور - ليشتي.

إن دولة تيمور - ليشتي الجديدة ما زالت تواجه تحديات كبيرة. فالحالة الاقتصادية الصعبة، التي تفاقمت بسبب الجفاف، تسبب قلقا عميقا ينبغي توجيه اهتمام خاص إليه. ومن الضروري المحافظة على استمرار التزامات المانحين الثنائيين، والمساعدات من مؤسسات أخرى، كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي، بغية تعزيز وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية، وللنهوض بالخدمات العامة ولضمان الأمن الغذائي. ونحن نضم صوتنا بالتأييد إلى نداء الأمين العام للمجتمع الدولي بدعم جهود بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في تيمور - ليشتي لكي تنهي ولايتها بنجاح.

إن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تتبعها حكومة تيمور - ليشتي من أجل وضع التشريع الاقتصادي الملائم، وإيجاد حوافز لخلق فرص العمل، وتطوير التدريب المهني، وتعزيز ثقة المستثمرين، وتشجيع النمو الاقتصادي، لهي سياسات سليمة حقا، وقد أسفرت عن نتائج مجزية. ونعتقد أن هذه السياسات سيكون لها، على المديين المتوسط والبعيد، أثر بالغ على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسكان تيمور - ليشتي.

ونتوقع أن تواصل الأمم المتحدة جهودها في بناء السلام في تيمور - ليشتي، خاصة من خلال معالجة المسائل الملحة المتمثلة في الأمن والاستقرار، ومن خلال زيادة قدرات

المؤسسات الديمقراطية، وضمان سيادة القانون وحرية الحركة، ومن خلال تقوية الاقتصاد والإدارة المدنية المستمرة.

أخيرا، أود أن أنتهز هذه الفرصة مرة أخرى للثناء على حكومة تيمور – ليشتي وأن أكرر الإعراب عن صداقتنا لشعب ذلك البلد – وهو شعب يشاركه شعب أنغولا تطلعاته وأحلامه.

السيد صو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أشكر السيد كماليش شارما، الممثل الخاص للأمين العام على المعلومات القيمة التي أعطانا إياها لتوه وعلى الأعمال الممتازة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية بتوجيه منه.

بعد شهرين ونصف الشهر من الهجمات التي وقعت على مقر الأمم المتحدة في بغداد، لا نستطيع أن نناقش بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية دون أن نتذكر السيد سيرجيو فييرا دي ميليو الذي قام، بوصفه الممثل الخاص للأمين العام ورئيس إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، ببناء الثقة في بعثة الأمم المتحدة في ذلك البلد بوضع أسس دولة قادرة على البقاء. ويود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة للإشادة به بعد وفاته.

يحيط وفدي علما بالتقرير المعروض علينا، الذي يعطي وصفا مفصلا للوضع في الميدان. ويرحب بالتطورات السياسية المواتية التي وقعت في ذلك البلد، لا سيما تلك القائمة على التقارب – برنامج "الرئاسة المفتوحة" والحوار الوطني بشأن الحكم المفتوح الذي بدأه الرئيس غوسماو. ونأمل أن تكلل هذه الجهود بالنجاح.

يبين التعاون الفعال بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في إدارة البلد بوضوح تصميم السلطات وإرادتها على حل المشاكل بالعمل معا. ومما يشجعنا أيضا الاتصالات التي أقيمت بين سلطات تيمور وسلطات البلدان المجاورة بغية حل المسائل العالقة وتوطيد علاقاتها. ونرحب أيضا بانضمام تيمور إلى عضوية منظمات الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة.

وفيما يتعلق بالمساهمة التي قدمتها الأمم المتحدة، يرحب وفدي بالتقدم الكبير المحرز نحو تحقيق الأهداف المبينة في ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. غير أننا نعتقد بأن ثمة دروسا ينبغي تعلُّمُها وأنه ينبغي وضع استراتيجية للخروج تمكن التيموريين من تولّي الأمور على أساس طويل الأجل.

فيما يتعلق بالبرنامج الأول، المعني بالاستقرار والديمقراطية والعدالة، يقدر وفدي الدعم المعطى للإدارة العامة، وعلى وجه التحديد من خلال تعيين وتدريب موظفين مدنيين، بغية نقل المهارات. ونلاحظ أن مسألة الموارد مسألة لا غنى عنها لتحقيق أهداف بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، بغية تلبية احتياجات الإدارة التيمورية.

وفي هذا الصدد نحث الجهات المانحة على الوفاء بالتزاماتها لتجنب حدوث أي تأخير في نشر المستشارين. فهذا سيمكِّن من ملء الوظائف في الوقت المناسب.

وفيما يتعلق بالمساعدة في إجراء التحقيقات في الجرائم الخطيرة، نشجع على محاكمة مرتكبي هذه الجرائم ونناشد جميع الجهات المعنية بهذه المسألة أن تتعاون مع الهيئات القضائية المختصة. نرحب بتمديد البرلمان ولاية لجنة الحقيقة والاستقبال والمصالحة، التي نقدِّر أنشطتها أيما تقدير.

يبقى البرنامج الثاني، المتعلق بالأمن الداخلي وإنفاذ القوانين، جانبا من العمل لا يقل عن غيره أهمية ويجب إنجازه. ويقدر وفدي الهدوء النسبي الذي ساد أثناء هذه الفترة المعنية، وكان مرد ذلك إلى الجهود التي بذلتها الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي وتعاونها مع شرطة بعثة الأمم

المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. ونشجع تعزيز القدرات المؤسسية والتشغيلية لقوات تلك الشرطة، مما يمكنها من حمل مسؤولياتها وفقا للمعايير الدولية وضمان الأمن والنظام في كل أنحاء الإقليم على أساس طويل الأجل.

نحث سلطات تيمور وإندونيسيا كلتيهما على إنعاش التعاون بينهما لضمان أمن الحدود. علاوة على ذلك، نود أن نشير إلى زيادة التعاون بين القوات العسكرية لبعثة الأمم المتحدة، والشرطة الدولية، والقوات المسلحة لتيمور - ليشتي وكذلك الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي في تنفيذ البرنامج الثالث المتعلق بالأمن الخارجي ومراقبة الحدود. وينبغي لهذا التعاون أن يستمر.

نقترح أن يضمن المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بوجه خاص، أن يكون نقل المسؤوليات المتصلة بالدفاع إلى حكومة تيمور - ليشتي، المقرر إجراؤه في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، مصحوبا بتدابير تمكنها من القيام بمسؤولياتها.

وعلى صعيد آخر، يلاحظ وفدي بقلق الصعوبات التي تعوق تنفيذ البرامج الاجتماعية والاقتصادية في تيمور - ليشتي. ونعتبر انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بما لا يقل عن ٣ في المائة في السنة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وانخفاضه بنسبة ٢ في المائة أخرى في السنة المالية الحالية، يمكن أن يُعزى إلى انخفاض مساهمات الجهات المانحة، وتقليص وجود الأمم المتحدة، والركود النسبي للأنشطة التجارية. والواقع أن هذه العوامل تثير بعض الأسئلة.

لهذا السبب، نود أن نطلب من السيد شارما أن يتكرم بإعطائنا توضيحات إضافية للدعم الذي تقدمه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية لتيمور- ليشتي.

لقد قدم المجتمع الدولي تضحيات بالغة من أجل السلام والأمن والتنمية في تيمور - ليشتي؛ ويجب أن تستمر هذه التضحيات لكي يتمكن التيموريون من حمل مسؤولياتهم تماما عندما تنتهي مهمة بعثة الأمم المتحدة. ويحيط وفدي علما بتوصيات الأمين العام ويؤيدها، وينتظر باهتمام الاقتراحات الإضافية التي تنوي الأمانة العامة نشرها في تقرير في بداية عام ٢٠٠٤.

السيد كونوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون للممثل الخاص للأمين العام، السيد كماليش شارما، على المعلومات المفصلة التي قدّمها لنا عن التطورات في تيمور - ليشتي، ونرحب باستقرار الوضع في ذلك البلد.

ونرحب بالنجاح الذي حققته سلطات الحكومة الجديدة بدعمٍ مباشر من بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، وبوضع الأسس لخدمة مدنية، وقوة شرطة، ونظام قضائي، وجيش تؤدي عملها جيدا.

غير أننا نلاحظ أن مؤسسات الدولة الناشئة في تيمور - ليشتي لا تزال هشة. ونرحب بالتغيرات الإيجابية في العلاقات بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا، لا سيما فيما يتعلق بمسائل هامة مثل ترسيم الحدود وتنظيم نظام الحدود المشتركة.

إن إقامة وصون علاقات حسن جوار مع البلدان المجاورة تعود بالفائدة على الجميع شرط أساسي لتوطيد أركان دولة تيمور - ليشتي الفتية وتنميتها بنجاح.

ومما يكتسي أهمية قصوى إنشاء وتعزيز جيش وطني وشرطة وطنية في تيمور - ليشتي من أجل إقامة دولة قادرة على البقاء ومستقلة. ونحن نوافق على جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - الشرقية من أجل تطوير وتدريب قوات الجيش والشرطة في تيمور - ليشتي.

ونرحب بتوسيع مجالات اختصاص قوات جيش وشرطة تيمور - ليشتي الفتية، وهي مهمة تسير وفق الجدول الزمني المقر وبدون صعوبات تُذكر.

إن تعزيز المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في تيمور - ليشتي يكتسي أهمية حيوية لاستقرار البلد الطويل الأمد. وفي هذا الصدد، نشدد على الحاجة إلى مضاعفة دعم المانحين لحكومة تيمور - ليشتي في جهودها لتحقيق الأهداف الرئيسية لخطتها الإنمائية الوطنية.

إن نجاح أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام في تيمور - ليشتي ومنجزات السلطات الوطنية في مجال بناء الدولة ينبغي ألا ينحصر على ذلك البلد وحده. فلا بد أن يتصدى مجلس الأمن للحالات الصعبة، مثل الحالة التي تتم تسويتها بنجاح في تيمور - ليشتي، في أنحاء أخرى من العالم أيضا. ويشمل ذلك تعزيز إدارة الدولة؛ وتطوير الديمقراطية؛ والمحاكمة على الجرائم الخطيرة؛ والمصالحة الوطنية؛ ونقل السلطة والمسؤولية عن الأمن إلى الهياكل الوطنية، بما في ذلك إقامة القدرة على التصدي للجماعات المسلحة؛ وتنفيذ برامج للإنعاش الاقتصادي؛ وضمان التوظيف للمقاتلين السابقين؛ وتطبيع العلاقات مع البلدان المجاورة؛ وتعزيز أمن الحدود وجوانب أخرى من النظام الحدودي. وهذه القائمة ليست شاملة على الإطلاق. ولا بد من الاستفادة الجيدة من الخبرة المكتسبة في تلك المجالات في تيمور - ليشتي. وعلى مجلس الأمن أن يشجع ذلك بكل طريقة ممكنة.

ختاما، نود أن نتمنى للممثل الخاص للأمين العام، السيد كماليش شارما، وجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية المزيد من النجاح في تنفيذ المهام الموكلة إليهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود التنويه، لعلم الزملاء ومن يعتزمون التكلم، بأنني سُئلت عما نعتزم فعله في بقية الجلسة، نظرا لتأخر الوقت. وإني أعتزم إنهاء الجلسة هذا الصباح، وبالتالي سنواصل الجلسة حتى النهاية، وأطلب ممن سيتكلمون مراجعة بياناتهم ليروا ما إذا أمكنهم أن يحذفوا منها ما لا يتعلق مباشرة بالموضوع.

السيد ماكييرا (شيلي) (تكلم بالانكليزية): لا أعرف إذا كنت أستطيع أن أحذف أجزاء من بياني ولكني سأحاول إيجازه.

(تكلم بالإسبانية)

بداية، أود تهنئتكم، سيدي الرئيس، على رئاسة أعمالنا وعقد هذه الجلسة الهامة جدا بشأن تيمور - ليشتي. ونحن ممتنون جدا للتقرير الشامل (S/2003/944) الذي عرضه الممثل الخاص للأمين العام، السيد كماليش شارما، الذي يسعدنا جدا أن نراه في مجلس الأمن. ولا بد أن أعرب أيضا عن امتناننا للعمل الذي أداه الممثل الخاص السابق للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الذي لقي حتفه بطريقة مأساوية في هجوم بغداد في آب/أغسطس الماضي. وكلنا نعلم أن تفانيه وعمله الشاق ودوره الموحد جعله شخصا لا غنى عنه في عملية استقلال تيمور - ليشتي.

نشاطر الأمين العام تقييمه للتقدم الذي أحرزته تيمور - ليشتي المستقلة، خاصة فيما يتعلق بالتقدم الذي مكّن من إنشاء الهياكل الأساسية لتيمور - ليشتي، مثل الإدارة العامة الفعالة وقوة الشرطة المحترفة.

ونعتقد أن من المهم جدا أن يكون الوضع الأمني قد تحسن في الأشهر القليلة الأولى من هذا العام. ونعتقد أن دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي كان أساسيا في هذا الصدد. ونقدر أيضا الجهود التي تبذلها حكومة الرئيس غوسماو.

العنصر الأساسي في هذه العملية هو إنشاء إدارة عامة تتناسب مع التحديات الكبيرة التي تنتظر تيمور - ليشتي. وفي هذا الصدد، نود إبراز العمل الذي يؤديه فريق الدعم المدني، الذي درب إداريين وقدم دعما وفيرا لإدارة البلد الجديد. ونقدر التدريب والأعمال الاستشارية التي تقوم بها البعثة في المنطقة. ولكننا نلاحظ أن هناك حاجة إلى التعاون المستمر في تلك العملية، خاصة في الوفاء بالالتزامات المالية وتوفير المستشارين اللازمين.

وبالنسبة لحقوق الإنسان، نقدر مساعدة البعثة فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة وتوضيح الظروف المحيطة بالجرائم المقترفة في عام ١٩٩٩. ومع ذلك، نعرف أن المحاكمات لن تكتمل بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وأن المساعدة الخارجية ستكون مطلوبة لإنهاء تلك العملية.

وفي هذا الصدد، نود التأكيد على أن تعاون إندونيسيا أساسي حتى نحاكم الأشخاص المتهمين بارتكاب تلك الجرائم. ولذا نحث الأطراف على مواصلة العمل الوثيق وبروح التعاون الحقيقي. ونرحب بالاجتماعات المنتظمة المعقودة بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا، والتي تعززها علاقاقما الثنائية بشكل متزايد.

لا بد أن تكون هناك تنمية اقتصادية لإحراز تقدم نحو استقرار حقيقي. وينبغي لمثل هذه التنمية أن تمكن تيمور - ليشتي من التغلب على الفقر، وتوفير فرص العمل، وتحسين رفاهة السكان والحالة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. ولذا نود التشديد على البرامج المتواصلة لتحقيق الإنعاش والتوظيف والاستقرار للمحاربين السابقين وطوائف تيمور - ليشتي، وكذلك برنامج الدعم الانتقالي، وكلها مبادرات تنفذها منظومة الأمم المتحدة.

ونتفق أيضا على أن من الضروري أن يظل المجتمع الدولي ملتزما بمجالات مثل التدريب على الإدارة العامة والعدالة وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نشاطر الرأي بأن من الضروري اتخاذ تدابير لدعم مختلف متطلبات تيمور - ليشتي عند الانتهاء من البعثة، في نهاية أيار/مايو ٢٠٠٤.

ختاما، أود أن أتمنى للسيد كماليش شارما والبعثة كل النجاح من اليوم وحتى انتهاء البعثة.

السيد طومسن (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تتفق المملكة المتحدة بالكامل مع إيطاليا في أفكارها، وفي البيان الذي ستدلي به، بوصفها رئيسة الاتحاد الأوروبي. لدي بضعة تعليقات بصفتي الوطنية.

تعليقي الأول هو الترحيب بكل من حكومة تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، تحت إدارة السيد كماليش شارما وفريقه، وتهنئتهما على منجزاتهما منذ آخر مرة استمعنا فيها إلى السيد شارما، خاصة في دعم قدرة الإدارة العامة وقوة الشرطة. ونحن نتفق مع ملاحظة الأمين العام، التي استشهد بها صباح اليوم السيد شارما، بأن حفظ السلام وبناء السلام وجهان لعملة واحدة. وبعد انتهاء هذه البعثة، ستكون المساعدة الدولية أساسية لنجاح حفظ السلام الجاري حاليا. وبينما نتحرك نحو نهاية مرحلة حفظ السلام، يجب أولا أن نضمن انتقالا سلسا إلى بناء السلام، وبمساعدة دولية مستمرة. ثانيا، يجب أن نحدد مسبقاً ترتيبات فعلية لذلك العمل الدولي. ثالثا، يجب أن يكون هناك وضوح بشأن الدور الذي ستؤديه الأمم المتحدة في ذلك العمل الدولي، وهو دور للأمم المتحدة نعتقد أنه سيكون ضروريا.

ومن ثم، يجب أن يتضمن تقرير الأمين العام الذي سيقدم في أوائل عام ٢٠٠٤ مقترحات واضحة إلى المجلس من أجل تحقيق المزيد من التنمية لتيمور - ليشتي في الأشهر الأخيرة للبعثة، ثم عقب إنهائها. ونحن نتطلع إلى الأسابيع

والأشهر المقبلة لمواصلة الحوار مع السيد شارما وفريقه، وكذلك مع البلدان المهتمة، سواء من داخل المجلس أو من خارجه.

وفي غضون ذلك، وعلى الرغم من جميع الجهود المبذولة حاليا، يجب أن نتطلع إلى زيادة الجهد إلى الحد الأقصى لتحقيق ما يمكن تحقيقه أثناء الشهور السبعة المتبقية من ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. وسيتطلب هذا التزاما كبيرا من حكومة تيمور – ليشتي ومن الأمم المتحدة ومن الشركاء الآخرين في التنمية.

وتود المملكة المتحدة أن تبرز ثلاثة مجالات للتركيز الخاص عليها، ولكنها ليست شاملة.

المجال الأول هو ترسيم الحدود. ونحن نشعر بقلق بسبب التأخير في الانتهاء من ترسيم الحدود. ومن المهم إتمام هذا الأمر قبل مغادرة البعثة. ونتوقع من إندونيسيا ومن تيمور – ليشتي مواصلة تدعيم العلاقات بينهما. ونأمل أن يؤدي الالتزام الذي تعهد به الطرفان لإكمال الاتفاق بشأن ترسيم الحدود إلى حل سريع.

المجال الثاني هو الضعف المتواصل في القطاع القضائي الذي وصفه السيد شارما هذا الصباح. وفيما يتعلق بالمحكمة المخصصة، نتفق مع إعلان الأمين العام الوارد في تقريره عن أنه يجب تقديم مقترفي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة، ونود معرفة اقتراحات السيد شارما فيما يتعلق بأفضل السبل لتحقيق ذلك.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته وحدة التحقيق في الجرائم الخطيرة ونتطلع إلى تلقي توصيات الأمم المتحدة، في الوقت الملائم، بشأن كيفية التعامل مع الجرائم الخطيرة بعد أيار/مايو ٢٠٠٤.

وأخيرا، هناك مجال آخر ينبغي الاهتمام به، وهو الاستمرار في بناء قدرة قوة شرطة تيمور – ليشتي. وقد وصف لنا السيد شارما التحديات الكبيرة التي تواجهنا. وتعمل المملكة المتحدة على نحو وثيق مع أستراليا بشأن المشاريع الممكنة لتقديم المساعدة في مجال الشرطة، ونأمل أن تقدم البلدان الأخرى مساعدة في هذا المجال.

السيد عطية (الجمهورية العربية السورية): يشكر وفدي السيد كماليش شارما، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفصلة. كما يشكر الأمين العام على تقريره عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. ويشعر وفدي بالارتياح للتطورات السياسية التي حدثت مؤخرا في تيمور الشرقية خاصة فيما يتعلق بتطوير المؤسسات السياسية وعلاقاتها مع بقية البلدان داخل المنطقة الإقليمية وباقي دول العالم، وكذلك بدء الرئيس غوسماو في تنفيذ برنامجه "الرئاسة المفتوحة" والتركيز على القضايا الأمنية. إضافة إلى مواصلة الحكومة تنفيذ مبادرات "الحكم المفتوح"، التي تلبي حاجة الشعب إلى المشاركة في العمليات السياسية.

يرحب وفدي بمواصلة قادة تيمور – ليشتي وإندونيسيا تطوير العلاقات القوية التي أقيمت بين البلدين. ويدعم وفدي هذه العلاقات ويدعو إلى المزيد من تعزيزها على كافة الصعد لما فيه مصلحة وخير الشعبين التيموري والإندونيسي، ومعالجة كافة القضايا الهامة بينهما، مثل تعيين الحدود، وتيسير عودة اللاجئين الذين يقررون العودة إلى تيمور – ليشتي.

يدعم وفدي تحقيق الاستقرار والديمقراطية والعدالة في تيمور – ليشتي من خلال اعتماد الأطر القانونية الضرورية وسن القوانين ووضع القواعد والأنظمة للعمل المؤسسي. ولا بد هنا من الإشارة إلى ضرورة استمرار المساعدة الدولية في تقديم الدعم اللازم في

العديد من المجالات الحيوية لكفالة إنجاز المهام الحيوية في تيمور - ليشتي.

يشجع وفدي منظومة الأمم المتحدة على الاستمرار في أنشطتها لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تيمور - ليشتي على الرغم من بعض التحديات التي لا بد من العمل على تجاوزها. ونرحب بتعاون بعثة الأمم المتحدة مع حكومة تيمور - ليشتي في مجال دعم الأمن الداخلي وتعزيز الأمن الخارجي لمنع وقوع أية حوادث مزعزعة للاستقرار.

في الختام، يشكر وفدي السيد شارما مرة أخرى وكافة عناصر بعثة الأمم المتحدة على جهودهم الكبيرة في سبيل تحقيق الاستقرار والتقدم في هذا البلد.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): يشعر وفدي بارتياح خاص للترحيب بالممثل الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي، السفير كماليش شارما. ونشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة والقيمة جدا بعد التقرير الممتاز للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

قبل ١٧ شهرا، شهدنا استعادة تيمور - ليشتي لاستقلالها وتحويل بعثة الإدارة المؤقتة في تيمور الشرقية إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. ومنذ ذلك الحين، أنجز تقدم كبير نحو وضع هذا البلد الفتي الصديق على مسار الاستقرار على صعد السياسة والاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويعطي تقرير الأمين العام فكرة عامة موضوعية عن الحالة في تيمور - ليشتي ويقدم توصيات يتفق بلدي تماما معها.

وسيركز وفدي بإيجاز على الأنشطة السياسية والدبلوماسية للتيموريين وعلى التفاعل المثمر بين البعثة وحكومة تيمور - ليشتي وعلى آفاق البلد الاقتصادية في الأجلين الطويل والمتوسط.

وبوجه عام، ومنذ ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، لم يثبت أن السلطات التيمورية غير جديرة بالمهام المنوطة بها. إذ استطاعت التغلب على اختلافاتها ولحسن الطالع، اختار الزعماء الرئيسيون وبحكمة وضع شخصياتهم القوية في خدمة الشعب التيموري. واليوم يتعاون الرئيس والحكومة على نحو بناء ويقومان بتعبئة أكبر عدد ممكن من المواطنين من أجل المشاركة في الحكومات المحلية.

وبعد فترة تجريبية لا بد منها، بدأت السلطات القضائية في العمل الآن، ولحسن الطالع كانت مكافحة الهروب من العقاب أحد المجالات التي ظلت ناشطة جدا فيها.

ونرحب أيضا بالسياسة الخارجية الإقليمية لتيمور - ليشتي. ويمكن أن نطلق على تعاونها مع جارتيها أستراليا وإندونيسيا صفة المثالية وقد يكون له في القريب العاجل تأثير على اقتصادها وسياستها الوطنية وأمنها. وترحب الكاميرون بهذا الاتجاه وتشيد بإندونيسيا وأستراليا على إسهامهما الإيجابي في تيمور - ليشتي.

يعطي تقرير الأمين العام صورة حية عن تنفيذ البعثة للبرامج المتعددة الحالية لتعزيز القدرات المؤسسية للإدارة العامة وللسلطات القضائية. وتؤيد الكاميرون النداء الذي وجه إلى المانحين لتمويل مناصب المستشارين المدنيين الذين جرى التشديد على أهميتهم لإقامة إدارة تيمورية تتمتع بالقدرة والكفاءة والفعالية. وبالمثل، نعتقد أن ثمة حاجة ملحة إلى موارد كبيرة لتدريب القضاة، والموظفين القانونيين وغيرهم من العناصر الرئيسية في السلك القضائي.

ومكافحة الإفلات من العقاب في سياق الجرائم الخطيرة- التي يطلبها المجلس من السلطات التيمورية -

لا يمكن أن تتم بنجاح إلا من خلال تعزيز النظام القضائي. وفي هذه المرحلة، لا بد لنا من أن نعرب عن التقدير الواجب للتقدم المحرز والنتائج التي تحققت.

وفي مجال الأمن الداخلي والخارجي، يود وفدي أن يهنئ البعثة على العمل الذي أنجزته في ميدان تدريب الشرطة والجيش. ومع ذلك، قد نتساءل عما سيحدث بعد أيار/مايو ٢٠٠٤ – أي بعد خروج بعثة الأمم المتحدة– خاصة فيما يتعلق بإنشاء جيش قادر على تحمل مسؤولياته في كل أنحاء الإقليم. وهنا، كما في المجالات الأخرى، لا بد من دعم المجتمع الدولي إن أردنا التعجيل بعملية الاعتمادات.

وهذا يؤدي بي إلى آخر ملاحظاتي الرئيسية. إن تيمور – ليشتي تمتلك قدرة اقتصادية حقيقية، والترتيبات المبرمة مع استراليا في قطاع الهيدروكربونات تبعث على التفاؤل في المدى المتوسط. ولسوء الحظ، لا يمكن تلبية الاحتياجات المالية لذلك البلد في الأجل القريب بدون دعم خارجي. ويؤكد التقرير على وجود تناقص مستمر في الناتج المحلي الإجمالي، وأنه سيستمر خلال العام القادم. ولا تزال معدلات البطالة كبيرة، كما تواجه القطاعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة صعوبات حقيقية. وإذ ننتظر بدء الطفرة النفطية التيمورية، ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم للحكومة والاقتصاد في تيمور – ليشتي. فالجهد الحقيقي للسلطات على أرض الواقع يبرر تقديم ذلك الدعم.

وأود أن أشيد بالالتزام القوي من جانب الممثل الخاص وسائر فريق البعثة بخدمة التيموريين. ولأنهم يقومون بعمل نافع، فهم يستحقون تقديرنا الكامل.

السيد بوخالتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر السفير كماليش شارما، رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، على عرضه لتقرير الأمين العام (S/2003/944) بشأن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة.

إن الدستور المكسيكي يحدد المبادئ التي لا بد للحكومة المكسيكية أن تحترمها وأن تعززها في علاقاتها الخارجية. وأول تلك المبادئ حق الشعوب في تقرير مصيرها. ولذلك، شعرنا بالارتياح بصفة خاصة لأننا، من خلال مجلس الأمن، رافقنا شعب تيمور – ليشتي في مسيرته على مدى العامين الماضيين على طريق بناء دولة حرة ومستقلة وذات سيادة. وتأتي العلاقات الدبلوماسية التي أقيمت بين حكومة المكسيك وتيمور – ليشتي تأكيداً لعلاقات الصداقة والتعاون بين الشعبين.

والآن، إذ توشك ولاية البعثة على الانتهاء– كما أوضح ذلك تقرير الأمين العام – لا بد من أن نؤكد التزام المجتمع الدولي وأن نواصل توفير المساعدات الفنية في جميع المجالات. ويؤكد بلدي مرة أخرى استعداده للتعاون في جميع منابر الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة مع ممثلي تيمور – ليشتي.

ومع أنه لا تزال أمامنا مهام كثيرة هناك، فإن تيمور – ليشتي تمثل بالفعل قصة نجاح، لأنها تجسيد لما يمكننا إنجازه في فترة زمنية وجيزة حين يوفر المجتمع الدولي الدعم الثابت وتُحتَرَم إرادة الشعوب. وتعرب المكسيك عن التقدير والثناء لبرنامج "الرئاسة المفتوحة" الذي ينتهجه الرئيس زانانا غوسماو، ومبادرة "الحكم المفتوح". فالبقاء على اتصال بالجماهير ومراعاة احتياجاتها عنصران أساسيان في كفالة الحكم الرشيد.

وبنفس القدر من الأهمية يأتي تطوير علاقات حسن الجوار. ولذلك، ترحب بلادي باستمرار الاتصالات والعلاقات وتعميقها بين إندونيسيا وتيمور – ليشتي، إلى جانب ما تحقق من تقدم في ترسيم الحدود البحرية مع

استراليا. فالسبيل الوحيد المتاح أمام البلدان ذات الحدود المشتركة هو سبيل الاحترام والتعاون. وذلك يعود بالنفع على كل منهما، حتى وإن تفاوتت أحجام الدول.

وإذ توشك ولاية البعثة على بلوغ نهايتها، فإنها ستترك وراءها الدليل على ما أحرزته من تقدم. ولقد كان من الأهمية بمكان أن يحافظ المجتمع الدولي على التزامه القوي والمستدام وأن يوفر للبعثة المرونة الكافية لتمكينها من أن تتواءم مع الاحتياجات والتطورات على أرض الواقع. وتلك دروس هامة ينبغي لنا مراعاتها للمستقبل.

ويجب أن تكون هناك استراتيجية فعالة للخروج لمسايرة الأوضاع في الميدان ودعم البرامج القائمة، بمشاركة مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. وتحقيقا لتلك الغاية، لا بد أن ينسق مجلس الأمن عمله مع الهيئات الأخرى التابعة للمنظمة، ومع الوكالات المتخصصة للتعاون مع حكومة تيمور - ليشتي، مع مراعاة ولايات واختصاصات كل منها.

ويسرد تقرير الأمين العام، في جملة أمور، بعض أوجه القصور في مجال إدارة القضاء، خاصة فيما يتعلق بإجراءات المقاضاة للأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة، وهي مسألة تقلقنا بصورة خاصة. ولذا، نؤيد نداء الأمين العام الوارد في تقريره بشأن المراقبة القضائية للمتهمين. ومن الضروري مكافحة الإفلات من العقوبة، وبالمثل، لا بد لنا من مضاعفة الجهود لتوفير مزيد من التدريب للقضاة وتيسير اللجوء إلى المحاكم.

وكذلك، لا بد لنا من مواصلة عملية تجنيد وتدريب قوات الشرطة والجيش، علاوة على مبادرات بناء الثقة بين السكان المدنيين. ويجب أن يتضمن تدريب القوات عنصر حقوق الإنسان، الذي توليه بلادي أهمية خاصة.

ولا بد أن يستمر التخفيض التدريجي لقوات البعثة، مع مراعاة تطوير القدرات الوطنية والوضع الميداني. ومما يثلج الصدر أن نسمع في هذه المرحلة أن الأحداث التي وقعت في نهاية عام ٢٠٠٢ وبداية العام الحالي لم تتكرر مرة أخرى. والتنسيق الملائم بين قوات الأمم المتحدة وحكومتي تيمور - ليشتي وإندونيسيا لضمان الأمن الخارجي ومراقبة الحدود أمر جوهري. ولذا، نطالب بالتعزيز المستمر لعلاقات التعاون في ذلك المجال.

ومن جهة أخرى، لا بد من وضع استراتيجية فعالة لمواجهة التحدي الرئيسي المتمثل في إعادة إدماج ٢٦ ٠٠٠ لاجئ تيموري. ومن الضروري أن يدعم المجلس جهود الحكومة لتشجيع وتعزيز لقاءات المصالحة على الحدود وتشجيع المصالحة الوطنية، التي يدعمها عمل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة.

ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن تبادر خلال المرحلة الانتقالية إلى تعزيز دورها بغية توفير المساعدة والتدريب لتيمور - ليشتي على نحو يمكنها من تطوير إمكاناتها وتحسين مؤشراتها الاجتماعية والاقتصادية. ويتوقع من المؤسسات المالية الدولية أن تبدي الالتزام عينه. وينتظر أن يستفيد شعب هذا البلد من الصندوق الدائم الذي تقرر إنشاؤه بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن بالغ احترامي للسفير شارما ولكامل طاقم بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية على ما أبدياه من التزام وتفان في خدمة تيمور - ليشتي. وننوه أيضا بالموظفين الذين شاركوا في بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، ونشكرهم. ونشاطر الوفود الأخرى مشاعر الإجلال لذكرى سرجيو فييرا دي ميلو

الـذي أدى دورا أساسـيا بوصفـه رئيسـا لـلإدارة الانتقاليـة وأولئك الذين سقطوا في تيمـور – ليشـتي، ولا سـيما أفـراد بعثة الأمـم المتحـدة في تيمـور الشـرقية الذيـن لاقـوا حتفـهم خـلال الأحـداث الرهيبـة الـتي وقعـت عـام ١٩٩٩. إن التضحيات التي قدمها هؤلاء كانت في أساس مبادرة بلدي إلى تقـديم مشـروع قـرار اعتمـد بوصفـه القـرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) بهدف تزويد مجلس الأمن بأداة تساعد على منع وقوع مثل هذا العنف والتصدي له.

إن عـدم تحيُّز موظفـي المعونـة الإنسـانية وحيـادهم ينبغي ألا يؤخذا على محمل اللامبالاة. إن الموظفين المكلفين بأنشطة المعونة الإنسانية في تيمـور – ليشـتي وأماكن أخرى من العالم ليسوا بمفردهم في الميدان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفـتي ممثلا للولايات المتحدة.

أود بـدوري أن أشكر السـفير شـارما على انضمامـه إلينا اليوم. ويساورنا شـعور بالارتيـاح لنجـاح بعثـة الأمـم المتحدة لتقديم الدعـم في تيمـور الشـرقية. ويعـود الفضـل في ذلك إلى الجهود المتفانية التي بذلها عدد من الأفراد، بمن فيـهم السفير شارما وزملاؤه والراحل سرجيو فييرا دي ميلو.

إننـا نهنـئ حكومـة تيمـور الشـرقية وشـعبها علـى مـا أحرزاه من تقدم في سـبيل تطويـر المؤسسـات السياسـية للبلد وتحسين علاقاته الدبلوماسية مع البلدان المجاورة وبلـدان المناطق الأخرى.

ونهيب بالجهات المانحة مواصلة دعم التقدم في تيمـور الشرقية، وخاصة بتوفير خبراء استشـاريين يموَّلـون عن طريق برامج ثنائية لملء الشـواغر المتبقيـة. ونناشـد أيضـا حكومـة تيمـور الشـرقية أن تبـذل قصارى جـهدها مـن أجـل احـترام سيادة القـانون، والتحقيـق في الادعـاءات بلجـوء الشـرطة إلى أساليب وحشية، واعتماد ما أوصى به السفير شارما من أطر قانونية للإدارة المدنية.

إن ولاية بعثة الأمـم المتحـدة لتقـديم الدعـم في تيمـور الشرقية ستنتهي في أيار/مايو ٢٠٠٤. إننا نشاطر الأمين العام اقتراحه الوارد في تقريره المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر بأن يبدأ المجتمع الدولي النظر في أفضل السبل التي يمكن بواسطتها تلبية احتياجات البلد بعد خروج البعثة منه. ونحن مستعدون للمشـاركة في هـذه المناقشـة إلى جـانب شـركائنا في المجلس وكذلـك مـع البلـدان المهتمـة الأخـرى ، بمـا فيـها أسـتراليا ونيوزيلندا والبرتغال واليابان.

إننـا متفقـون وضـرورة اسـتمرار المجتمـع الـدولي في المشاركة على تثبيت الأمن والاستقرار في تيمور الشرقية بعد أيـار/مـايو. ونرحـب بمبـادرة الحكومـة الأسـترالية تقـديم اقتراحات بشأن كيفية التمكـن مـن مواصلـة هـذه المشـاركة. ونحن نتطلع إلى أن تقدم الأمانـة العامة مزيـدا مـن المقترحـات علـى نحـو مـا وعـد بـه التقريـر الصـادر في ٦ تشـرين الأول/أكتوبر.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل تيمور – ليشتي.

السـيد غوتـيريس (تيمـور – ليشـتي) (تكلـم بالانكليزيـة): أود بـادئ ذي بـدء أن أعـرب لكـم، سـيدي، وللأسر المنكوبة عن تعازي حكومتي.

أشكركم على إتاحة الفرصة لي كي أخاطب مجلس الأمن. وأتمنى لكـم كـل نجـاح خـلال فـترة رئاسـتكم. إنـه لشرف عظيم لنـا أن نرحـب بـالممثل الخـاص للأمـين العـام لتيمور الشرقية، السفير شارما، في هذا الاجتماع. وحكومتي تقدر كل التقدير تقييمه للحالة في تيمور – ليشتي.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لنائب الممثل الخاص، سوكيهيرو هاسيغاوا، ولجميع أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية على كل المنجزات التي حققناها سوية في الأشهر الأخيرة. فقد تسنى لنا معا، بفضل وجود قوات حفظ السلام والشرطة والخبراء المدنيين وفي ظل تدعيم العملية الديمقراطية والمؤسسات، أن نحافظ على الاستقرار ونبض الديمقراطية في بلدنا.

ففي كانون الثاني/يناير من هذا العام، استهلت الحكومة عملية توسيع نطاق الحكم على نحو يشمل المناطق النائية. واغتنم سكان تلك المناطق الفرصة للإعراب عن شواغلهم وأولوياتهم. وقد منحت هذه الاجتماعات الحكومة فرصة شرح الخطة الإنمائية الوطنية، والبرنامج الحكومي، والموارد المتاحة والتحديات الماثلة أمامنا.

وفي مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، نعكف حاليا على إعداد مشروع طموح يهدف إلى تأمين كامل الاتصالات الثابتة والمتحركة لجميع مناطق العاصمة بحلول نهاية هذا العام، على نحو يمهد السبيل لتحسين الظروف الفنية للبث الإذاعي والتلفزيوني.

ويحتل قطاع الزراعة الأولوية في خطة التنمية الوطنية. وقد تم بذل جهود من أجل زيادة إنتاجيتنا في هذا القطاع، وهي تعد أدنى إنتاجية في القارة الآسيوية. وقد تم إصلاح ما يزيد على ٦٠ في المائة من شبكات الري، فيما أُنجزت شبكات أخرى جديدة.

وقد عملت الحكومة بمساعدة جهات مانحة على إعادة الكهرباء إلى ٥٥ حيا سكنيا، وهي عاكفة حاليا على إجراء دراسات جدوى في مجال الطاقة الكهرمائية.

وقد تم إقرار سياسة وطنية في مجال الرعاية الصحية. فقد أعيد تأهيل جانب كبير من البنية التحتية، لكن وباءي الملاريا والسل ما زالا متفشيين. وثمة حاجة إلى مزيد من الأطباء والممرضات والقابلات والمسعفين. وقد طلب سكان منطقة ماوشيغا مؤخرا، أثناء زيارة قامت بها المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى إحدى القرى النائية، مساعدات طبية، وأعربوا عن امتنانهم لعرضها تيسير خدمات الرعاية الطبية للسكان الذين يعاني العديدون منهم جروحا أصيبوا بها أثناء المعارك وتستلزم عناية طبية عاجلة.

ورغم الجهود الرامية إلى إعادة بناء ما يتراوح عدده بين ٧٠٠ و ٩٠٠ مدرسة دمرت في عام ١٩٩٩، لا يزال ٢٥ في المائة من أطفالنا محرومين من فرص الحصول على تعليم منظم.

ونأمل أن يساعد قانون استثماري يعكف البرلمان الوطني حاليا على درسه في تهيئة الأسس لمزيد من الاستثمار في قطاعات أخرى من الاقتصاد، لا في الغاز والنفط وحدهما. وسوف تظل تيمور – ليشتي ملتزمة بالمحافظة على إطار ضريبي وتنظيمي يساعد على اجتذاب الاستثمارات.

وسوف نشرع قريبا في مفاوضات مع أستراليا بشأن الحدود البحرية. وقد حدد قانون المناطق البحرية الذي أقره البرلمان في عام ٢٠٠٢ حق تيمور – ليشتي في حدودها البحرية الممتدة مسافة ٢٠٠ ميل. ونأمل أن تتكلل المفاوضات بالنجاح وأن تكون منسجمة مع القانون الدولي. وتتميز عائدات الغاز والنفط في تلك المناطق بقيمة استراتيجية لبلدنا وشعبنا. ويعكف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وحكومة تيمور – ليشتي على وضع خطة لإنشاء صندوق يدير عائدات النفط بصورة شفافة ومسؤولة.

وإننا نواصل توطيد علاقاتنا في المنطقة والعالم. فقد اجتمعت اللجنة الوزارية المشتركة بين إندونيسيا وتيمور – ليشتي في ديلي في الفترة بين ٤ و٦ أيلول/سبتمبر. واتفق

أعضاء اللجنة على مواصلة السعي إلى إيجاد حلول لمشاكل الماضي العالقة. والأهم أنهم أرسوا أسس التعاون في ميادين التجارة والاستثمار والتنمية والتعليم والصحة والأمن. وبوجه عام، تعتقد الحكومة أنه سيتسنى لها في المستقبل القريب عكس مسار التنبؤات التي تشير إلى أن الاقتصاد سيتعرض للانكماش.

وقد واصل رئيس تيمور الشرقية كساسانا غوسماو مساعيه الرامية إلى تعزيز روح المصالحة والوحدة الوطنية. فقد شارك في اجتماعات مختلفة عقدت في المناطق الحدودية بهدف تشجيع المصالحة وعودة اللاجئين من تيمور الغربية إلى وطنهم. ورغم هذه الجهود المبذولة، لا يزال نحو ٢٦ ٠٠٠ من هؤلاء يعيشون في مخيمات للاجئين. وقد اتفقت إندونيسيا وتيمور - ليشتي خلال الاجتماع الثاني الذي عقدته اللجنة الوزارية المشتركة بين البلدين على تشجيع توطين هؤلاء اللاجئين بعيدا عن الحدود في أماكن خصصتها حكومة إندونيسيا، وتيسير عودة الراغبين منهم إلى تيمور - ليشتي.

لقد جاء تدخل الأمم المتحدة ومجلس الأمن في بلدي في الوقت المناسب. وقد استثمر المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المانحة، كمًّا هائلا من الموارد المالية والبشرية ومن الدراية في البعثة، رغم عدم وصول بعض هذه الموارد في الموعد المحدد. وقد ذكر رئيس وزراء بلدي أن النظام القضائي، والقانون والنظام، والأمور المالية والتخطيط والدفاع والأمن بحاجة إلى مساعدات كبيرة.

ونحن نتشاطر رأي الأمين العام الوارد في الفقرة ١٤ من تقريره (S/2003/944) وهو

”أن من الواضح أنه سيتعذر على تيمور - ليشتي تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المجالات الرئيسية من الولاية بحلول ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤.“

لقد شارفت الولاية التي حددها المجلس للبعثة وفقا للقرار ١٤٨٠ (٢٠٠٣) على نهايتها في ٢٠ أيار/ مايو ٢٠٠٤ . ونحن نرحب بالمحادثات والمناقشات حول مستقبل بعثة الأمم المتحدة. ونوصي بوجود ذي مصداقية وقوي للأمم المتحدة في المجالات الرئيسية من أجل المساعدة في تعزيز الاستقرار والأمن وهي شروط ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة ونجاح بعثة الأمم المتحدة.

وأخيرا وفي تموز/يوليه من هذا العام، استقبلنا رئيس الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، السيد يان كافان، وكانت زيارته ناجحة جدا. وطلب مني رئيس وزراء بلدي، ماري الكاتيري، أن أدعو مجلس الأمن إلى إرسال وفد لزيارة تيمور الشرقية. وإنه لشرف لنا أن تتم هذه الزيارة نظرا لمساهمة المجلس في نجاح بعثة الأمم المتحدة والدور الرئيسي الذي اضطلع به لتحرير بلدنا وشعبنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل البرتغال الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد دي سانتا كلارا غوميس (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره والسفير شارما على عرضه الممتاز.

تؤيد البرتغال تأييدا كاملا البيان الذي ستلقيه إيطاليا لاحقا باسم الاتحاد الأوروبي. إلا أنني سأضيف بعض الملاحظات.

أولا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد مرة أخرى بالمساهمة الرائعة التي قدمها لصالح تيمور - ليشتي الممثل الخاص السابق، الراحل سيرجيو فييرا دي ميللو. كما أود أن أشيد بالجهود المتفانية التي تقوم بها العناصر المدنية والعسكرية والشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي وأن أهنئكم على الإنجازات الكثيرة التي حققوها في تيمور - ليشتي.

أحرزت تيمور – ليشتي تقدما رائعا في الكثير من الميادين يمكن أن يوصف حقا بأنه عمل ناجح من أعمال الأمم المتحدة. وأود أن أشير بشكل خاص إلى التقدم الذي أحرز في وضع أسس خدمة مدنية وقوة شرطة تعملان بشكل جيد حيث تتوليان مستويات متزايدة من المسؤولية. كذلك ننظر بعين الارتياح إلى أنه لم يتكرر ورود تقارير عن حوادث خطيرة تخل بالأمن.

إن التطورات المستمرة والإيجابية في علاقة تيمور – ليشتي مع جارقما إندونيسيا وخاصة فيما يتعلق بترسيم الحدود المشتركة بينهما جديرة بالثناء الشديد. وقد نتج ذلك، إلى حد كبير، عن الالتزام الذي أعلنته قيادتا البلدين.

ونحن نهنئ الأمم المتحدة ومجلس الأمن على مساهمتهما في تحقيق الاستقرار في تيمور – ليشتي. إلا أن تقرير الأمين العام يصف أيضا بشكل شامل العمل الذي ما زال هناك حاجة إلى القيام به من جانب البعثة والذي لا يمكن إنجازه إلا بعد أيار/مايو ٢٠٠٤ بزمن طويل.

إن تيمور – ليشتي تمر بفترة حساسة خلال عملية بناء السلم، وتقرير الأمين العام يبين بشكل واضح عددا من المجالات التي ما زالت بحاجة إلى مساعدة دولية بعد انتهاء ولاية البعثة. وهناك كثير من العمل في مجال تدريب الشرطة ما زال ينبغي القيام به، وعلى وجه التحديد في إدراة الحدود التي تبقى نفيذة وبالتالي تبقى مصدر تسلل غير قانوني وتجارة غير قانونية. ولكن لا يزال هناك عمل يتعين القيام به في مجالات أخرى مثل آداب السلوك المهني واحترام حقوق الإنسان. ومن الواضح أن الأمن عامل رئيسي لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي لأي بلد، وتيمور – ليشتي ليست استثناءً.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز حتى الآن في الإدارة العامة لا يزال هناك حاجة إلى مساعدة لتصحيح النقص في الموظفين المؤهلين، كما لا يزال هناك حاجة إلى الكثير من المساعدة في مجالات مثل إقامة العدل والإدارة الداخلية. وبناء المؤسسات مجال يحتاج فيه النجاح الملحوظ إلى مساعدات دولية، ومن المتوقع أن يتواصل العمل ويتعزز في المستقبل لإنجاز المهمة.

وننظر بعين القلق إلى التقارير التي وردتنا حول نجاح غير كافٍ بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تيمور – ليشتي. ونلاحظ تدني الناتج القومي الإجمالي في العام الماضي، وأن تدنيا آخر من المنتظر أن يحدث هذا العام. في ذلك الصدد، فإن البرتغال تعتقد أن المؤسسات المالية الدولية والمانحين الثنائيين يجب أن يزيدوا دعمهم لخطة التنمية الوطنية الأمر الذي يمكِّن من تحقيق مزيد من الاستثمارات في مجال بناء القدرات والحوافز وإيجاد فرص العمل.

ولقد تم إحراز الكثير إلا أن هنالك الكثير أيضا الذي ينبغي القيام به. لقد قطعنا شوطا طويلا واستثمرنا الكثير في تيمور – ليشتي ونحن بحاجة إلى المحافظة على هذه النتائج التي تم إحرازها وترسيخها. والبرتغال مقتنعة اليوم أكثر من أي وقت مضى، بالحاجة إلى مواصلة وجود الأمم المتحدة بعد نهاية البعثة الحالية. ونعتقد أنه من أجل أن يتمتع هذا الوجود بالمصداقية الضرورية الداخلية والخارجية، يجب أن تكون له ولاية واضحة من مجلس الأمن يترأسها في الميدان ممثل خاص للأمين العام. ويجب أن نتابع لفترة أخرى جهدا متسقا لتمكين تيمور الشرقية من تحقيق ثلاثة أهداف مترابطة هي الأمن، وبناء المؤسسات والدولة، والتنمية المستدامة. ولحسن الحظ إننا لا نحتاج إلى جهود كبيرة في هذا المجال مقارنة بما كان عليه الحال في الماضي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد باجا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، ووفد الولايات المتحدة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ويود وفدي أيضا أن يشكر الأمين العام على التقرير الأخير (S/2003/944) الذي قدمه عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية وعلى الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها السفير شارما اليوم حول الوضع في تيمور – ليشتي.

قبل حوالى خمسة أشهر، احتفلنا بمرور العام الأول للاستقلال، وقد مرت أربعة أعوام منذ أن صوت التيموريون في استفتاء لصالح تحقيق الاستقلال. واليوم يمكننا أن نلاحظ بعين الرضا وبفضل مساعدة الأمم المتحدة أن الحرب والمجاعة تصبحان بشكل تدريجي ذكريات بعيدة وأن بناء الدولة بدأ بشكل جاد في تيمور – ليشتي. لقد تحسن الوضع الأمني تحسنا كبيرا كما وضعت أسس خدمة مدنية عاملة، وهناك تحسن ملحوظ في تقوية آليات حكم القانون والحوار السياسي بين الأطراف الفاعلة، وثمة تفاعل بين المجتمع المدني والعلاقة الهامة بين تيمور – ليشتي وأقرب جيرانها إندونيسيا. بالفعل فقد تم إحراز تقدم رائع في مجال بناء دولة تيمور – ليشتي.

وعلى الرغم من النجاح الذي تحقق في تيمور – ليشتي فإن الصعوبات الاقتصادية القائمة في البلد ما زالت تمثل عقبة في الطريق الصعب نحو المستقبل حيث أوشكت البعثة على الانتهاء من عملها في أيار/مايو من العام المقبل. وتواجه تيمور – ليشتي تحديات جسيمة حيث أشير في التقارير إلى أن البلد لم يتعاف بعد منذ ذلك الوقت عندما تم تدمير ٧٥ في المائة من البنى الأساسية للبلد و ٧٠ في المائة من القرى ما زالت بحاجة إلى المياه الجارية، وأجزاء كبيرة من الريف لا توجد فيها كهرباء، و ٤٠ في المائة من السكان يعيشون على أقل من ٥٥ سنتا في اليوم، في حين أن نصفهم يفتقر إلى التعليم الرسمي. كما وصل معدل البطالة إلى ٢٠ في المائة في المناطق الحضرية في حين توفر الخدمة المدنية والبعثة معظم الوظائف التي تدر دخلا في البلد الذي واجهته حالة جفاف مدمر خلال العامين الماضيين.

ويبقى هناك بعض النقاط البراقة في الجبهة الاقتصادية. فمعاهدة بحر تيمور التي وقعت في آذار/مارس بين تيمور – ليشتي وأستراليا تبعث على الأمل. ويتوقع لصناعة النفط والغاز أن تضيف إلى خزينة الدولة حوالي ٥ بلايين دولار على مدى ١٧ عاما مع أن معظم هذا المبلغ وفقا للخبراء سيبدأ بالتدفق بعد مجرد خمسة أعوام. وحتى ذلك الوقت ستحصل تيمور – ليشتي على حوالى ١٠٠ مليون دولار سنويا يجب أن توفر مساعدة أساسية لمواجهة احتياجات الدولة المالية. إلا أن هذا الدخل من النفط لن يكون كافيا لحل مشكلة الفقر في البلد. إن تيمور – ليشتي بحاجة ماسة إلى بناء قدراتها لتستطيع تحسين مستوى حياة شعبها.

ولا تزال تيمور – ليشتي تتطلب مساعدة المجتمع الدولي. ومن أجل توفير نوع من النمو الاقتصادي يصل إلى الأسر، فإن البلد بحاجة إلى البحث عن التنمية وتهيئة الوظائف في مجالات العمالة المكثفة مثل الزراعة التي تستخدم غالبية فقراء البلد. وهنا يمكن للمانحين الدوليين أن يقدموا مساعدات كبيرة. وثمة إشاعة مفادها أن بعض المانحين الدوليين على استعداد لوقف المساعدات بسبب المداخيل المتوقعة من صناعتي النفط والغاز، حتى ولو لم يتم ذلك بعد. ونناشد المانحين الدوليين ألا يفعلوا ذلك. ويجب أن يكون هناك وقت معقول يكون مشتركا بين تقديم المساعدات ومداخيل النفط، لأن خفض المساعدات قبل أوانها من شأنه أن يضر باقتصاد البلاد. علاوة على ذلك، بما أن تيمور – ليشتي تعتمد بدرجة كبيرة على صناعتي النفط والغاز، نأمل أن يكون باستطاعتها أن تحقق أكبر قدر ممكن من الإيرادات

من هاتين الصناعتين وفقا لمبادئ القانون الدولي المعمول بها، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ولقد استثمر المجتمع الدولي كثيرا من حيث الرأسمال السياسي - ناهيك عن بلايين الدولارات - في مستقبل تيمور - ليشتي. ونحن من جانبنا نفذنا بنجاح صفقة مساعدة تنمية الموارد البشرية لتيمور - ليشتي، تحت رعاية برنامج الشراكة بين الفلبين واليابان.

وبفضل تصميم الدول الأعضاء والأمم المتحدة، نمر الآن في المراحل النهائية من استراتيجية الخروج المتعلقة بهذا البلد. ونحن ننوه بالدور الهام الذي يضطلع به المجلس في مساعدة حكومة تيمور - ليشتي على تطوير مؤسساتها وبنيتها التحتية بوصفها دولة مستقلة عن طريق بعثة الأمم المتحدة. ونؤيد التعديلات الموضوعة لتخفيض قوام العنصر العسكري وعنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة، في ضوء التطورات التي يشهدها الوضع الأمني. ومع ذلك، يحذر وفد بلادي من سحب وجود الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي عقب إنهاء بعثة الأمم المتحدة لولايتها في أيار/مايو ٢٠٠٤ بدون إجراء تقييم كامل لمتطلبات تيمور - ليشتي وتوفير ضمانات كافية من أن السلام بات مكفولا على النحو الكافي.

ومثلما أشار إليه الأمين العام في تقريره (S/2003/944)، سيبقى العديد من أسس الحكم الرشيد في البلاد بدون تنفيذ بعد إنهاء بعثة الأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٤. وتتعلق الأعمال غير المنتهية بمجالات هامة من قبيل الإدارة المدنية، والعدالة، والشرطة، فضلا عن التدريب على حقوق الإنسان. ولقد وعد الأمين العام بتقديم مقترحات أخرى حول أفضل السبل للوفاء باحتياجات البلاد بعد انتهاء بعثة الأمم المتحدة، وذلك عقب إجراء تقييم مستفيض للحالة. ونتطلع إلى تقرير الأمين العام في المستقبل القريب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل استراليا.

السيد داوث (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحتكم الفرصة لي لمخاطبة المجلس اليوم. عادة، لا يستغرق بياني أكثر من بضع دقائق علما مني بالضغوطات الكبيرة على عمل المجلس. ولكنني آمل اليوم في الحصول على بضع دقائق أخرى حول موضوع يعرف المجلس أنه مهم جدا لبلادي. إلاّ أنني لن أستطرد كثيرا في الكلام وهذا وعد مني.

لقد قطعت تيمور - ليشتي شوطا بعيدا منذ نيل الاستقلال في العام الماضي. ويعود الفضل في ذلك بدرجة كبيرة إلى القيادة الحكيمة في تيمور - ليشتي وإلى الشعب التيموري، الذي تعتبر طاقته وعزيمته أكبر أصل من الأصول الوطنية في البلاد.

إن للمجلس نفسه، ولأعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع، الأسباب الوجيهة التي تسرهم حيال الدور الذي اضطلعت به بعثات الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي حتى اليوم. وفي ذلك السياق، لا يسعني إلا أن أهنئ بصورة خاصة صديقي وزميلي السابق، كاماليش شارما، الجالس على يميني، على مجمل العمل الرائع الذي أنجزه. وإنني أعلم أنه سيظل ملتزما حتى آخر يوم من الولاية الحالية، بإحراز التقدم في تيمور - ليشتي.

إن انخراط الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي لهو دلالة على العمل الهام الذي يمكن أن تضطلع به المنظمة في حالات الصراع وما بعد الصراع. فالتقدم المحرز حتى اليوم في تيمور - ليشتي حقيقي، لكنه هش.

ثمة تحديات كبيرة لا تزال ماثلة أمام تيمور – ليشتي في الميدان الأمني، وبناء المؤسسات، وتوفير الفرص للشعب التيموري. فالمهم إذا أن يصرف المجلس بعض الوقت في الأسابيع والأشهر المقبلة لاستعراض الوضع في تيمور – ليشتي والنظر في كيفية كفالة المجتمع الدولي، انفراديا وجماعيا، حماية التقدم المحرز في تيمور – ليشتي حتى اليوم.

إن استراليا ترحب بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (S/2003/944). فالتقرير جيد الصياغة وصادر في الوقت المناسب. وهو يتفق مع تقييمنا للحالة الراهنة في تيمور – ليشتي وفي المجالات التي تتطلب اهتمام المجتمع الدولي في الأشهر الأخيرة من ولاية البعثة وما بعدها.

وأود أن أركز اليوم على النقطة الأخيرة. إن استراليا تتشاطر تقييم الأمين العام ومفاده أنه لن يكون بإمكان تيمور – ليشتي أن تحصل على الاكتفاء الذاتي في بعض المجالات الرئيسية قبل انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٤. فذلك واضح بجلاء. لقد استقرت الحالة الأمنية في تيمور – ليشتي بدرجة كبيرة، بيد أن التركة الناجمة عن عقود من الصراع لا تزال قائمة، كما أن المؤسسات الأمنية في تيمور – ليشتي لا تزال ضعيفة. والواضح أيضا أنه فيما يجري القيام بعمل كثير عن طريق تقديم المساعدات من المانحين الثنائيين وغيرهم، ثمة حاجة إلى وجود بعثة أمنية متواضعة للأمم المتحدة في تيمور – ليشتي بعد انتهاء ولاية البعثة الحالية في العام المقبل.

ويدرك أعضاء المجلس اهتمام استراليا الكبير باستقرار تيمور – ليشتي في المستقبل. فبعد إجراء مباحثات مع حكومة تيمور – ليشتي وشركاء آخرين، وضعت استراليا نموذجا لبعثة تعقب بعثة الأمم المتحدة تكون مدتها سنة واحدة وتنال ولايتها من مجلس الأمن. ويحدونا الأمل أن يساعد النموذج على ما قد يكون مطلوبا من الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي بعد أيار/مايو ٢٠٠٤.

إن ما تقترحه استراليا من وجود للأمم المتحدة عقب انتهاء البعثة من شأنه أن يختلف اختلافا أساسيا في طبيعته عن البعثات التي سبقته. وجوهر هذا النموذج هو أبناء تيمور – ليشتي أنفسهم. ولن يكون دور الأمم المتحدة دورا تقليديا لحفظ السلام، وإنما لتوفير الدعم والنصح اللذين سيمكنان مؤسسات تيمور – ليشتي من أن تتطور وتزخر بالثقة. وسيكون عمل البعثة مكملا للعمل الذي تقوم به حاليا سلطات تيمور – ليشتي وشركاؤها الإنمائيون لبناء القدرة المستدامة لدى المؤسسات الأساسية في تيمور – ليشتي، بما في ذلك الشرطة والقوات المسلحة، وإرساء الأسس لتحقيق الاستقرار والازدهار الوطنيين. وقبل كل شيء، من شأن البعثة أن تكون صغيرة ومحدودة النطاق وذات تركيز على احتياجات محددة، وتعمل على تعزيز انتقال المسؤوليات بصورة فعالة إلى تيمور – ليشتي. وسيكون لها أيضا نهاية واضحة.

وبالانتقال إلى أمور بعينها، تتشاطر استراليا تقييم الأمين العام ومفاده أن المتطلبات من البعثة الجديدة ستشمل تقديم الدعم الضروري للوكالات الأمنية الحدودية في تيمور – ليشتي، ودوائر الشرطة لديها، ووحدات الشرطة المتخصصة، والمؤسسات الحكومية، والمحاكم التي تتناول القضايا الخطيرة. وبناء على ذلك، اقترحت استراليا بعثة متابعة من الأمم المتحدة تركز على الوضع الأمني وتتألف من العناصر التالية: أولا، ضباط اتصال عسكريون لتيسير الاتصال بين السلطات الأمنية على امتداد الحدود البرية لتيمور – ليشتي، ورصد التطورات الأمنية في المناطق الحدودية؛ وثانيا، مجموعة من الشرطة الدولية لتوفير الدعم لسلطات تيمور – ليشتي في التصدي للاضطرابات الأهلية الطارئة؛ وثالثا، مراقبون من الشرطة ينتشرون في جميع أنحاء

البلاد لإقامة الاتصال مع شرطة تيمور - ليشتي ورصد التطورات الأمنية؛ ورابعا، مجموعة من المستشارين الدوليين لتوفير المشورة لحكومة تيمور - ليشتي في المجالات الأمنية الأساسية؛ وأخيرا، خبراء قانونيون دوليون للعمل في مكتب المدعي العام لتيمور - ليشتي بغية الانتهاء من محاكمة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية.

إن التكلفة التقريبية التي تقدرها استراليا لهذه البعثة متواضعة نسبيا: فهي تبلغ تقريبا عشر تكلفة بعثة الأمم المتحدة الحالية في سنتها الأخيرة. ونتطلع إلى الحصول على تفصيل الكلفة من الأمانة العامة في الوقت المناسب.

والحفاظ على الأمن والاستقرار في تيمور - ليشتي سيشكل تحديات مستمرة للدولة الفتية. ويقتضي التصدي لتلك التحديات بذل جهود متواصلة على مدى عدة سنوات، وعلينا جميعا أن نضطلع بهذا الدور. ومن ضروريات النجاح استمرار القيادة الرشيدة لحكومة تيمور - ليشتي بهدف بناء أسس الاستقرار الوطني. والمهم أيضا استمرار تأييد المجتمع الدولي، عن طريق الأمم المتحدة وغيرها، وستواصل استراليا القيام بما يلزم من جانبها. وفي المستقبل القريب، يعتمد استقرار تيمور - ليشتي لعدة سنوات على القيام بأعمال متضافرة من جميع الأطراف بغية حل مشكلة أبناء تيمور - ليشتي المشردين في تيمور الغربية، وغير ذلك من مسائل إدارة الحدود. وترحب أستراليا بالجهود المتجددة الأخيرة لحكومتي تيمور - ليشتي وإندونيسيا بغية تسوية هذه الأمور.

إن تاريخ انتقال تيمور - ليشتي إلى الاستقلال أعطى المجتمع الدولي ومجلس الأمن واجبا يتعين أداؤه. ويمكن أن يكون الاستثمار الذي قمنا به في تيمور الشرقية دراسة حالة نموذجية عن الطريق التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تعمل جيدا وتستطيع أن تحدث فرقاً. والالتزام الإضافي المتواضع والقصير الأجل الذي نقترحه يمكن أن يُحدث فرقاً في ضمان نجاح ذلك الاستثمار.

وختاما، أود أن أؤيد كلمات الأمين العام التي أشاد فيها بالإسهام الشخصي المتميز الذي قدمه إلى تيمور - ليشتي صديقي سيرجيو فييرا دي ميلو. وإذا كان انتقال تيمور - ليشتي إلى الاستقلال قصة نجاح، فإن ذلك النجاح يعزى بقدر كبير إلى القيادة المتميزة للسيد سيرجيو فييرا دي ميلو. وستذكره أستراليا دائما لذلك ولكثير من الأمور الأخرى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن البلدان المنضمة إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا؛ والبلدان المنتسبة بلغاريا، وتركيا، ورومانيا؛ والبلدان المنتسبة إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا، وليختنشتاين، والنرويج تعلن تأييدها لهذا البيان.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بهذه الفرصة لكي يشيد بالنتائج التي حققها الممثل الخاص للأمين العام. وعلى خطى سلفه سيرجيو فييرا دي ميلو، الذي نود مرة أخرى أن نحيي ذكراه، ما فتئ السفير كماليش شارما يقود الجهود الرامية إلى ضمان مستقبل أفضل لشعب تيمور - ليشتي من خلال تفانيه ومهارته في توجيه العنصرين المدني والعسكري وعنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي جهود الحكومة التيمورية الرامية إلى توطيد المؤسسات السياسية الهشة في تيمور -

ليشتي. ومنذ أيار/مايو ٢٠٠٢، حينما احتفلت تيمور – ليشتي باستقلالها، أحرزت الحكومة تقدما كبيرا في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد. ويشيد الاتحاد الأوروبي بالجهود الرامية إلى ضمان ومساندة المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون أثناء بناء الدولة الجديدة ويشجع هذه الجهود.

إننا نرحب بالاستمرار في تطوير وتعزيز العلاقات بين تيمور – ليشتي وإندونيسيا. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى الاستكمال المبكر لاتفاق تعيين الحدود بعد اجتماع اللجنة الثنائية الوزارية المشتركة الذي عقد في ديلي في مطلع أيلول/سبتمبر الماضي. ويحدونا الأمل في أن يستمر التعاون بنفس الروح الودية بشأن عدد من المسائل الهامة الأخرى، ابتداء من إعادة توطين اللاجئين الذين ما زالوا باقين في تيمور الغربية والمعابر الحدودية وتنظيم السوق، وانتهاء بإبرام اتفاقات أخرى بين البلدين. ويؤمن الاتحاد الأوروبي إيمانا قويا بأنه، بضمان مساءلة جميع الذين ارتكبوا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، سيجري تعزيز الثقة في السلطة القضائية وإسهامها في تحقيق المصالحة تعزيزا كبيرا.

وما زالت الأمم المتحدة تضطلع بدور هام في بناء الدولة في تيمور – ليشتي. ويسرنا أن نلاحظ أن عمليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية تتقدم بشكل عام وفقا للأطر الزمنية المحددة لتخفيض قوام البعثة. وبعد الاستعراض الذي أجري في نيسان/أبريل الماضي، ما زالت الاستراتيجية التي وضعت بالفعل تنفذ من خلال نقل المسؤوليات إلى السلطات المحلية على نحو مطرد.

ولا بد من أن يستمر المجتمع الدولي في مراقبة الحالة والتطورات على أرض الواقع، لا سيما في مجالات الإدارة المدنية والعدالة وأعمال الشرطة فضلا عن التدريب على حماية حقوق الإنسان. ويمكن للتعاون والتشاور مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى أن يوفرا الدعم لتنمية البنية التحتية والمؤسسات التيمورية تنمية ثابتة ومستدامة.

وبعد أن قيَّم مجلس الأمن ما تم إنجازه، ينبغي أن يجري التفكير في المجلس بشأن احتياجات البلد بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية في أيار/مايو ٢٠٠٤، وبشأن الدعم الذي يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تيمور – ليشتي في العام المقبل، من أجل توطيد قصة النجاح التي يمثلها البلد بالفعل. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى تقرير الأمين العام المقرر إصداره في أوائل عام ٢٠٠٤ وإلى المزيد من اقتراحات الأمين العام بشأن هذه الأمور.

لقد شاركت العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. وبذل الاتحاد الأوروبي جهودا كبيرة لدعم الدولة الجديدة من خلال تقديم المساعدة المالية والعون الإنساني وإعادة التأهيل والتعاون في مجال التنمية. وسيستمر الاتحاد الأوروبي، فضلا عن الدول الأعضاء فيه، في دعم توطيد المؤسسات الديمقراطية التيمورية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل سنغافورة.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): لقد تأخر الوقت. ولن اقرأ نص ملاحظاتي، لكنني آمل أن يرجع أعضاء المجلس إلى النص عندما يفكرون في الحالة في تيمور – ليشتي. وما أعتزم أن أفعل بدلا عن ذلك هو القيام بتلخيص ملاحظاتي في أربع نقاط.

النقطة الأولى التي أود أن أدلي بها هي، بطبيعة الحال، أن اشكر المجلس على تناوله لموضوع تيمور – ليشتي. ونلاحظ أن هناك قضايا أكبر بكثير تشغل بال أعضاء

المجلس. وما سيحصل بعد ساعات قليلة سيكون بالتأكيد محورا رئيسيا للاهتمام. ولكن، بالرغم من كل ذلك، فإننا نأمل أن يظل المجلس مركّزا اهتمامه على التحديات التي تواجه تيمور - ليشتي. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على تقريره وصديقي العزيز ورفيقي كماليش شارما على إحاطته الإعلامية والعمل الجيد الذي قام به في تيمور - ليشتي.

والنقطة الثانية التي نود أن نطرحها هي، كما هو معتاد، أن هناك مزيجا من الأنباء الطيبة والأنباء السيئة ترد في أي تقييم للحالة في تيمور - ليشتي. والتقييم الذي يقدم وارد في نص بياني، ولكنني اعتقدت أن السفير جون دوث وصفه جيدا جدا حين قال "إن التقدم المحرز حتى الآن في تيمور - ليشتي تقدم حقيقي، ولكنه هش".

والنقطة الثالثة التي أود أن أثيرها هي أنه، نظرا لهذا المزيج من الأنباء الطيبة والأنباء السيئة في تيمور - ليشتي، أعتقد أن من الأهمية بمكان أن يفكر مجلس الأمن بجدية شديدة في استراتيجية الخروج التي سيعتمدها في مغادرة تيمور - ليشتي. وفي ذلك الصدد، نأمل أن يستجيب المجلس لبعض النقاط الهامة جدا التي أثيرت.

النقطة الأولى هي النقطة التي أوردها الأمين العام في تقريره، عندما قال إنه ينبغي للمجلس أن يبدأ النظر في أفضل الوسائل التي يمكن من خلالها الوفاء باحتياجات البلد بعد انسحاب الأمم المتحدة. وينبغي أن يقوم ذلك التقييم على أساس إجراء تقييم شامل للمتطلبات الرئيسية للبلد كما ينبغي أن يوجهه، استنادا إلى التجربة في تيمور - ليشتي وغيرها، الاعتراف بأهمية إيجاد وسائل يمكن الاعتماد عليها للوفاء بالمستلزمات العاجلة ولتأمين الاستثمار الكبير الذي جرى في البلد حتى الآن.

ويحدونا الأمل في أن يولى اهتمام مماثل لآراء قيادة تيمور - ليشتي. وقد قال السفير كماليش شارما في وقت سابق اليوم إن القيادة التيمورية وممثلي المجتمع المدني، الوطنيين والدوليين على حد سواء، بينوا له بوضوح الدور المحوري لمطلب استمرار وجود الأمم المتحدة بغية توفير الاطمئنان النفسي والدعم الجوهري في فترة ما بعد البعثة مباشرة. ونعتقد أنه ينبغي أخذ هذا الرأي مأخذ الجد، مع بعض النقاط المحددة التي ذكرناها، وخاصة التي ذكرها السفير جون دوث. ونود أن نؤيد بعض الاقتراحات المحددة التي قدمت وتدعو إلى استمرار وجود الأمم المتحدة.

وكما بيّنت في نص بياني، هناك أربع نقاط نود أن نؤكدها فيما يتعلق بأي وجود في فترة ما بعد بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. ولكن قبل أن أقول ذلك، اسمحوا لي أيضا أن أؤكد إيماننا بأن الوجود في فترة ما بعد البعثة ينبغي أن يأتي من اشتراكات مقررة، مع التشديد على كلمة مقررة.

والبنود الأربعة التي نود أن ندعمها هي البنود التالية. البند الأول هو ضباط الاتصال العسكريون، للتنسيق بين القوات الأمنية في تيمور - ليشتي وإندونيسيا ولرصد التطورات المتصلة بالأمن. والبند الثاني هو المراقبون من الشرطة لمراقبة عمليات الشرطة الوطنية لتيمور الشرقية والتطورات الأمنية الداخلية. والبند الثالث هو إنشاء قدرة احتياطية مسلحة لأعمال الشرطة للاستجابة لحالات الطوارئ. والبند الرابع هو المستشارون المدنيون الدوليون في المجالات المتصلة بالأمن المقرر تعيينهم لفترة محدودة، مثل عام واحد.

ونعتقد أن هذه الطلبات غير مبالغ فيها. وصحيح، كما قال السفير جون داوث، أن الكلفة ستكون أقل كثيرا

من الكلفة في الوضع الراهن. ولذلك، نأمل أن تلقى هذه الطلبات الاهتمام.

نقطتي الرابعة والأخيرة هي أنه في الوقت الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تتصدى لأزمة تلو الأخرى، وأن ثمة أسئلة طرحت، في الواقع، بشأن أهمية وفعالية الأمم المتحدة، فالأكثر أهمية للأمم المتحدة أن تحمي كل قصص النجاح التي حققتها. وبالتأكيد، ينبغي أن نفعل ما هو صحيح بالنسبة لتيمور – ليشتي. فهو سيفيد شعب تيمور – ليشتي، وسيفيد أيضا الأمم المتحدة في هذه المرحلة.

وفي هذا الصدد، نؤيد أيضا الدعوة التي وجهها توا سفير تيمور – ليشتي إلى مجلس الأمن لزيارة البلد. ونعتقد أن تلك الزيارة ستكون مفيدة جدا لتمكين المجلس من أن يقرر الطريقة التي ينبغي له أن يدير بها استراتيجية ما بعد البعثة لتيمور – ليشتي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد هاراغوتشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أشكر السفير شارما، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

يسر حكومة اليابان أن تلاحظ أن كثيرا قد تحقق في مجالات الإدارة العامة، ومكافحة الجرائم الخطيرة، والأمن الداخلي، وعلاقات تيمور – ليشتي بإندونيسيا، بما في ذلك التقدم بشأن مسائل الحدود. ويسرني أن ألاحظ أيضا عند مراجعة ميزانية البعثة، أنها نفذت عملها بطريقة مجدية جدا من حيث الكلفة.

يذكر تقرير الأمين العام، مع ذلك، أن تحديات خطيرة لا تزال قائمة في مجالات مثل الإدارة العامة، والسلطة القضائية، والشرطة والأمن الوطني. وتنوي حكومة بلدي بإصرار مواصلة دعم جهود البعثة لتعزيز ما تحقق حتى الآن كأساس صلب في الفترة القصيرة المتبقية حتى نهاية ولاية البعثة.

ونتشاطر أيضا رأي الأمين العام في تقريره، الذي يفيد بأن المساعدات الدولية ستظل مطلوبة حتى بعد انتهاء ولاية البعثة. ونحن ببساطة لا يمكننا أن نقبل وضعا يتم فيه تجاهل ثمار أنشطة البعثة، بحيث تترتب على ذلك إمكانية أن تعود تيمور – ليشتي إلى وضعها السابق المتسم بالارتباك، وانعدام النظام، بعد انتهاء الولاية.

ونأمل أن يقدم إلينا الأمين العام اقتراحات مفصلة لمرحلة ما بعد البعثة بأسرع وقت ممكن وبشكل محدد بأكبر قدر ممكن. وستنظر اليابان أيضا بجدية في أكثر أوجه الدعم ملاءمة لتيمور – ليشتي، بعدما تستمع إلى آراء حكومة تيمور – ليشتي، والأمم المتحدة والبلدان الأخرى التي لا تزال تدعم تيمور – ليشتي.

إن تعزيز وبناء السلام تحديان كبيران يواجههما المجتمع الدولي. ومن الأهمية الحاسمة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يتأكدا من أن تلك الإنجازات الأولية القيِّمة مثل السلام، وحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان والتنمية باتت عميقة الجذور وطويلة الأجل. وستقدم اليابان دون تردد الدعم المناسب من أجل بناء السلام، وأيضا من أجل تعزيز السلام، ومن أجل دعم الأمن الإنساني في تيمور – ليشتي. ونحن نناشد المجتمع الدولي أيضا مواصلة تقديم دعمه القيِّم إلى هذه الجمهورية الفتية.

ودعما لبناء تيمور – ليشتي التي تعتمد على نفسها، تعهدت اليابان، وظلت تنفذ ذلك بشكل ثابت، بتقديم مساعدة تصل إلى ٦٠ مليون دولار خلال فترة السنوات الثلاث التالية للاستقلال، مع التركيز على بناء السلام وأيضا على إعادة البناء في مجالات رئيسية ثلاثة هي: الزراعة، والبنية التحتية، وتنمية الموارد البشرية. ويسرنا أن نعلم أن

الطرق والجسور، التي بناها وأصلحها فريق المهندسين التابع لقواتنا للدفاع الذاتي لصالح أنشطة البعثة تفيد أيضا شعب تيمور - ليشتي، ونعتقد أن ذلك الدعم يتمشى مع احتياجات تيمور - ليشتي كما وصفت في تقرير الأمين العام.

وأود أن أؤكد مجددا مدى أهمية أن يتحد زعماء تيمور - ليشتي في حكم بلدهم، وأن يشارك أبناء شعب تيمور - ليشتي في جهود بناء الدولة كمسألة تقع مسؤوليتها عليهم، وأن يواصل المجتمع الدولي تقديم مساعدته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد غوبيناثان (الهند) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، نهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. لقد كان هذا الشهر، وسيظل، دون شك، شهرا يتسم بنشاط كبير بالنسبة للمجلس. ونحن واثقون بأن اختتام رئاستكم في نهاية الشهر سيسجل تحركا إلى الأمام بالنسبة لمسائل هامة كثيرة محل نظر المجلس في الوقت الراهن.

مضى حوالى ١٧ شهرا منذ أنشئت بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، وفقا للقرار ١٤١٠ (٢٠٠٢). وإنها لمناسبة نادرة ولكنها سعيدة بوسعنا أن نستعرض فيها ما وصفه الأمين العام بأنه تقدم هام في تحقيق الأهداف الكبرى المحددة في خطة تنفيذ ولاية البعثة. ومن دواعي السرور أن نعلم أن تيمور - ليشتي أحرزت منذ استقلالها تقدما هاما في تعزيز بنيتها الاجتماعية والاقتصادية، وأن مؤسساتها السياسية لا تزال تتطور، وكذلك الحال بالنسبة لعلاقاتها مع بلدان المنطقة وخارجها.

أود أن أعلق بإيجاز على النقاط البارزة التالية من تقرير الأمين العام بشأن التطورات في تيمور - ليشتي.

النقطة الأولى بشأن الانسحاب المرحلي الناجح لعنصر البعثة العسكري، فيما يتعلق بجدول التخفيض المنقح المصرح به في القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣)، مع خطط لتخفيض عدده إلى ١ ٧٥٠ فردا بنهاية عام ٢٠٠٣. ونلاحظ أن هذا التخفيض جرى جنبا إلى جنب مع تطوير القوات المسلحة التيمورية.

النقطة الثانية تتعلق بالهدوء النسبي في الحالة الداخلية التي سمحت بتسليم البعثة ١٢ مقاطعة إلى الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، مع المقاطعة ١٣ الأخرى الجاهزة للتسليم.

النقطة الثالثة تتعلق بالتقدم الذي أحرزته البعثة في إعداد تيمور - ليشتي لكي تتسلم تدريجيا إدارتها المدنية. وقد اعترف الأمين العام بهذا عندما أشار إلى أن تيمور - ليشتي تقدمت،

> ”تقدما ملحوظا في وضع الأسس لخدمة مدنية وقوة شرطة عاملتين“ (S/2003/944، الفقرة ٥٥)

النقطة الرابعة تتعلق بنجاح حكومة تيمور - ليشتي في توليد موارد قيمتها ٤٤,١ مليون دولار، منها ٢٦,٧ مليون دولار من الموارد البحرية لتيمور - ليشتي خلال العام الحالي، كدليل على قدرة الدولة المتزايدة على تعبئة مواردها.

النقطة الأخيرة تتعلق بإقامة علاقات قوية بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا عن طريق تبادل الزيارات على المستوى الرفيع، وإصدار بيان مشترك يؤكد من جديد نية البلدين في أن يتناولا معا عددا من المسائل الثنائية الهامة.

تلك التطورات تبين التقدم الذي أحرز خلال الفترة التي يغطيها تقرير الأمين العام. ومع اعتراف الأمين العام بأن بناء الدولة عملية طويلة الأجل، أبرز أنه لا غنى دائما عن المساعدة الدولية. ولقد توقع أن تظل تيمور - ليشتي بحاجة إلى التوجيه والمشورة الدوليين في مجالات الإدارة المدنية،

والعدالة والشرطة، والتدريب على مسائل حقوق الإنسان، وربما الأمن. ونحن نتطلع إلى الاستماع إلى المزيد من الأمين العام بشأن توصياته في هذا الشأن.

إن التقدم المحرز منذ استقلال تيمور - ليشتي ينبغي أن ينسب إلى قيادة البلد المستنيرة التطلعية. وينبغي التنويه هنا بشكل خاص برئيس الوزراء ماري ألكاتيري، الذي خاطب الجمعية مؤخرا، وبإسهامات الممثل الخاص للأمين العام، السفير كماليش شارما، وبالعنصرين المدني والعسكري وعنصر الشرطة في البعثة، بما في ذلك متطوعو الأمم المتحدة، في التطور الناجح لتيمور - ليشتي من دولة حديثة الولادة إلى عضو يتمتع بثقة أعضاء أسرة الأمم المتحدة.

ونود أيضا أن ننتهز هذه الفرصة لنشيد بذكرى الراحل سيرجيو فييرا دي ميللو، الذي قدم إسهامات قيمة لبناء الدولة في تيمور - ليشتي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد رستم (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على تقريره، والممثل الخاص للأمم المتحدة، السيد كماليش شارما، على عرضه الشامل، والبعثة على العمل الجيد الذي قامت به، وأهنئهم جميعا أيضا.

تدخل تيمور - ليشتي الآن المراحل النهائية من تخفيض وجود البعثة. ونحن نلاحظ من التقرير ومن الإحاطة الإعلامية أن تيمور - ليشتي أحرزت تقدما ملحوظا في الحكم وفي تطوير خدمتها المدنية. وتنمية المهارات الأساسية بين التيموريين مستمرة وفي تقدم أيضا. نرحب مبدئيا برئاسة الرئيس غوسامو المفتوحة واستمرار مبادرة الحكم المفتوح من قبل الحكومة. ونحيط علما وبارتياح باختتام البرلمان الوطني عامه الأول من النشاط التشريعي.

وإنني على يقين من أن مجلس الأمن والمجتمع الدولي ما زالا يتشاطران الشواغل التي أثارها الأمين العام قبل استقلال البلد، مثل قلة الخبرة في المجالات المالية والعدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والشرطة. وجوانب القصور هذه يمكن أن تشكل عائقا في طريق التقدم الناجح نحو بناء دولة فعالة. وعلى أية حال، نعتقد بأنه يمكن، بعزيمة حكومة وشعب تيمور - ليشتي وبالمساعدة الدولية، التغلب على هذه العيوب في الوقت المناسب.

ونلاحظ أنه فيما يتعلق بالمستشارين المدنيين، فإن ٣٧ في المائة من مجموع المناصب التي تم تحديدها لم تُمول بعد. ووفقا للأمين العام، فإن ٢٢ في المائة من نزلاء السجون هم من الأشخاص المعتقلين الذين انتهت مدد احتجازهم. ولا تزال الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي بحاجة إلى مساعدة دولية، لا سيما في مجالات الفعالية والنزاهة والخضوع للمحاسبة. ومما يثير قلقا شديدا المجالات المتخصصة مثل التحقيقات وعلم جمع الأدلة وجمع المعلومات الاستخبارية والعمليات الخاصة لمواجهة أعمال الإرهاب واختطاف الطائرات واختطاف الأشخاص. وعلاوة على ذلك، من غير المحتمل تصور أن تكون قوة دفاع تيمور - ليشتي قادرة على تنفيذ عمليات متواصلة فور انسحاب بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (البعثة).

وتعتقد ماليزيا أن الجهود المستمرة لتحسين الإدارة العامة والمحافظة على بيئة سلمية ستوفر الأساس الحاسم للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في تيمور - ليشتي. وإن الشواغل التي أبرزها الأمين العام تتطلب بالتأكيد تحليلا شاملا من قبل المجلس والمجتمع الدولي بشكل عام. ونلاحظ أنه تحقق تقدم هام نحو المعالم الرئيسية المحددة في خطة تنفيذ البعثة. لكن الأمين العام قدر أيضا أنه يستحيل على تيمور - ليشتي تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المجالات الرئيسية في ولاية البعثة بحلول ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤. ولذلك فمن الملائم

التفكير فيما ينبغي أن يتبع انتهاء ولاية البعثة. وفي هذا الصدد، أحيط علما بالبيان الذي أدلى به في وقت سابق السفير جون دوث، الممثل الدائم لأستراليا، فيما يتعلق باقتراح استراليا بمتابعة بعثة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى الملاحظات التي قدمها السفير كيشوري محبوباني، الممثل الدائم لسنغافورة.

ونلاحظ بأن تيمور – ليشتي تبقى بالدرجة الأولى مجتمعا زراعيا. وما زال الفقر مشكلة حرجة. وما زالت البطالة عالية. وتشكل البطالة الحضرية الآن شاغلا رئيسيا. مع العلم أن الحكومة استطاعت أن تجمع ٤٤ مليون دولار كدخل خلال هذه السنة، معظمها مداخيل من المشتقات النفطية، وما زالت الميزانية الوطنية بحاجة إلى مساعدة دولية لتغطية العجز البالغ حوالى ٢٦,٦ مليون دولار. وأن الاعتماد الثقيل للاقتصاد على العوامل الخارجية يجب أن تعالجه بعثة الأمم المتحدة والحكومة على أساس مُلح.

وفي هذا السياق، تعتقد ماليزيا بأن تطوير القطاع الخاص هام أيضا من أجل تحفيز النمو الاقتصادي. إن الدور الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي فيما يتعلق باقتراحات المشاريع التي قد توظف أبناء الشعب التيموري، سيكون هاما أيضا.

إن عملية بناء الدولة والمصالحة عملية معقدة إلى حد كبير وحساسة. وفي نفس الوقت، يتطلب تكوين دولة ديمقراطية دائمة مستوى من النضج من قبل شعب تيمور – ليشتي أعلى من المستوى الذي بلغه حتى الآن. ومن المهم أن تطرح جميع الأطراف ذات الصلة خلافاتها جانبا للمحافظة على الاستقرار السياسي للبلاد. وفي هذا الصدد، نتمنى أن يولي قادة تيمور – ليشتي اهتماما مساويا لحقوق كل أقلية من أقليات السكان، بما في ذلك الأقلية المسلمة. وتعتقد ماليزيا بأن الاقتصاد سيتطور وينمو تدريجيا بتحقيق الاستقرار السياسي والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي السليم.

وماليزيا ستضطلع بدورها، كبلد في المنطقة، في مساعدة حكومة وشعب تيمور – ليشتي في جهودهما في بناء الدولة. وسنساعد ضمن قدراتنا على فعل ذلك. وسنواصل تقديم المساعدة الملائمة من خلال الجهود الثنائية والإقليمية والدولية، بما في ذلك المشاركة في بعثة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد نقدر القبول والدعم الذي أبدته حكومة تيمور – ليشتي تجاه قائد القوة الحالي لبعثة الأمم المتحدة، الذي ينتمي إلى القوات المسلحة الماليزية.

وأوفدنا، ضمن بعثة الأمم المتحدة، وحدة شرطة مكتفية ذاتيا تضم ١٢٥ فردا من أفراد الشرطة الملكية الماليزية. وبالإضافة إلى ذلك، لدينا ٣٠ من أفراد الشرطة المدنية الماليزية يخدمون مع البعثة. وكان بمقدورهم أيضا المساعدة في تدريب الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي. وقدمت ماليزيا أيضا التدريب للتيموريين في مجالات الموارد البشرية المختلفة، بما في ذلك استحداث وتشغيل أمانة المحفوظات الوطنية ومراكز إطفاء الحريق والشرطة والدبلوماسية، من خلال برنامج التعاون التقني الماليزي.

ويجري استكشاف مجالات إضافية أخرى للمساعدة والتعاون بين ماليزيا وتيمور – ليشتي. وستعمل سفارة ماليزيا في ديلي على تسهيل المزيد من التعاون. وأول سفير ماليزي مقيم في تيمور ليشتي تسلم مهامه في آب/أغسطس. وعيّنت تيمور – ليشتي أيضا سفيرها لدى ماليزيا. وإن تبادل الزيارات الرفيعة المستوى بين البلدين، ومن بينها تلك التي ستتم في المستقبل القريب جدا، سيكون له بكل تأكيد أهمية خاصة في تعزيز العلاقات والتعاون بقدر أكبر.

من الواضح أن تيمور – ليشتي في هذه المرحلة المبكرة فيما بعد الاستقلال، ستواجه العديد من التحديات

في بناء الدولة. وبهذا، يمكن لأصدقاء تيمور – ليشتي في المنطقة وخارجها الاضطلاع بدور بنّاء. وبهذا الصدد، نرحب بحرارة بالاتصالات الودية والبناءة والارتباطات الثنائية بين تيمور – ليشتي وجارتها المباشرة والهامة، إندونيسيا. ونعتقد بأن هذا يبشر بالخير لتيمور – ليشتي في جهودها للاضطلاع بدور مفيد في المنطقة.

ومن الواضح لماليزيا، من تقرير الأمين العام، أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يقيّم ويقدر الإنجازات والتحديات التي تواجه حكومة وشعب تيمور – ليشتي والمجتمع الدولي للوفاء بالمسؤولية المشتركة لتحقيق تقدم أكبر في البلد بعد انسحاب البعثة. ومن المهم تلبية الاحتياجات الضرورية للبلد التي لا غنى عنها خلال الفترة المتبقية والمحافظة على الانجازات المحققة حتى الآن. وفي هذا الصدد، يتطلع وفدي لاستلام تقرير الأمين العام في أوائل ٢٠٠٤.

في الختام، أود أن أشاطر الأمين العام والآخرين في الإشادة بالراحل سيرجيو فييرا دي ميللو، الممثل الخاص السابق للأمين العام، على المساهمة الرائعة والهائلة التي بذلها في تيمور – ليشتي وجهود الأمم المتحدة في البلد.

السيد ماكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): نود في البداية أن نعرب عن التقدير للسيد شارما، الممثل الخاص للأمين العام، ولمعاونيه والعاملين هنا في مقرّ الأمم المتحدة الذين يضطلعون بعمل ممتاز في دعم بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية. إن عملهم الشاق، والالتزام والقيادة اللذين أظهرهما تيمور – ليشتي، ستكون عوامل حاسمة في إحراز التقدم في الأشهر الأخيرة من ولاية البعثة.

عندما ننظر إلى الإنجازات المحققة في تيمور – ليشتي على المستوى الكبير، فهناك الكثير الذي يستحق الاحتفال به. ويتعين على الأمم المتحدة أن تشعر حقا بالفخر بالمساهمة التي قدمتها في الاستقرار المُحسَّن والاستدامة طويلة الأجل لأحدث دولة عضو.

لكن القرارات حول الانسحاب من بلد استضاف وجودا كبيرا للأمم المتحدة ينبغي أن تتم على أساس دراسة متأنية ومعلومات وفيرة، ومدعمة بمستوى ملائم من التفاصيل. ونيوزيلندا من جهتها، تؤيد برنامج التخفيض التدريجي للبعثة، الذي يقضي، بناء على المعلومات الحالية، بأن تنتهي المهمة في أيار/مايو ٢٠٠٤. لكننا نعتقد بأن إنسحاب الأمم المتحدة كليا من تيمور – ليشتي في ذلك الوقت لن يكون ملائما ولا يمكن تحمله.

وتؤيد نيوزيلندا تأييدا كاملا نية الأمين العام العودة إلى هذه القضايا بتفاصيل أكثر في أوائل العام القادم، حيث من الممكن للمجلس أن ينظر، في ذلك الوقت، في شكل وتركيبة وجود الأمم المتحدة بعد انتهاء ولاية البعثة. ونعتبر أن شكل الوجود الانتقالي للأمم المتحدة أقل من مهمة حفظ السلام التقليدية مثل البعثة، لكن بالتأكيد أكثر من وجود البرنامج الإنمائي النموذجي - سيكون جوهريا - ونلاحظ باهتمام كبير في هذا السياق، الاقتراحات الأسترالية، التي فصلها السفير دوث في بيانه قبل قليل، حول بعثة متابعة للأمم المتحدة.

ونعول على الأمين العام أن يزودنا بتقييم صريح بشأن ما هو مطلوب عمله في الميدان، وكيف تستطيع الأمم المتحدة تلبية هذه الحاجات. وفي هذا المجال، نرحب بالاشارات التي قدمها الممثل الخاص شارما في تقريره إلى المجلس صباح اليوم.

ويساورنا القلق من أن التقدم في بعض القطاعات يبدو بطيئا أو هزيلا. وسنرحب بتركيز خاص على هذه القطاعات – لا سيما الشرطة والعدالة والسجون وحقوق الإنسان – في تقرير الأمين العام أوائل العام المقبل.

ومـن الواضـح أن التقـدم المحـرز في مجـالات أخـرى مشجع بقدر أكبر، وأنباء التوصل إلى اتفاق سياسي بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي بشأن القضايا المتعلقة بالحدود المشتركة مشجعة جدا. ونأمل أن تتمكنا من التوصل إلى اتفاق تقني وتنفيذه عقب هذه التعبيرات الأخيرة للإرادة السياسية.

ونأمل بالطبع أن نرى تقدما كبيرا بشأن قضايا الحدود، بوصفها جانبا حاسما من جوانب ولاية بعثة الأمم المتحدة، يُحرز في الوقت المناسب وقبل مناقشة المجلس المقبلة لمسألة تيمور - ليشتي.

وتشاطر نيوزيلندا الأمين العام ملاحظته بأنه لا يزال أمام المجتمع الدولي ما يحتاج إلى إنجازه في تيمور - ليشتي. ونؤيده في عزمه تقديم المزيد من التقييم والمقترحات الدقيقة بشأن وجود محتمل للأمم المتحدة بعد إنهاء مهمة بعثتها هناك، ونتطلع إلى إجراء المزيد من المناقشات بشأن هذه القضية أوائل العام المقبل.

أخيرا، أشارك الآخرين الذين أحيوا ذكرى الراحل سيرجيو فييرا دي ميلو والإسهام الكبير الذي قدمه لتيمور - ليشتي؛ ونحن بالطبع نحيي ذكراه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسفير شارما، إذا أراد التقدم بأية تعقيبات أو ملاحظات إضافية.

السيد شارما (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لكي أقدم بضع ملاحظات - وبإيجاز شديد.

أولا، أشكر بالطبع كل الوفود على المشورة والتوجيه، اللذين سنراعيهما في أعمالنا، وكذلك على العبارات الطيبة والمجاملة الموجهة إلى بعثة الأمم المتحدة وإليَّ شخصيا. إنها تشجيع عظيم لنا. وسأنقل هذه المشاعر إلى زملائي بعد عودتي. وإني مقتنع بأن الثقة التي أعرب عنها المجلس بالعمل الذي يؤدونه سيكون حافزا لهم على بذل المزيد من الجهود لتحقيق الأهداف التي حددها المجلس للبعثة. وأعرب عن شكري، مع التقدير، على التزام وتضامن كل الفريق الذي أتشرف برئاسته، وعلى الروح التي أظهروها في عملهم من أجل شعب تيمور - ليشتي.

كما أود أن أشارك في الإشادة بالعمل الذي اضطلع به سيرجيو فييرا دي ميلو، وهو صديق حقيقي لتيمور - ليشتي، لن ننسى فضله. وإني أحاول البناء على إسهامه الريادي وعلى الأسس التي أرستها زعامة تيمور - ليشتي بالتعاون معه.

لقد وجهت الوفود بعض الأسئلة وطلبت توضيحات ومعلومات. وقد سجلت هذه الأسئلة، وسأكون على اتصال بالوفود المعنية. ونظرا لضيق الوقت، وكذلك حاجتي إلى الحفاظ على شعبيتي، لا أريد أن أرهق المجلس أكثر من ذلك في هذا الوقت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكركم، السيد السفير، وأشكركم مرة أخرى على الانضمام إلينا اليوم. من الواضح أنكم تحظون أنتم وزملاؤكم بدعم المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.
